جامعة المنصورة

كليـة الآداب

الموقف الكندي من تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو- ٢٩ أكتوبر) ١٩٥٦م

إعـداد

د. حمادة وهبة مسعد أحمد غنا

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب – جامعة سوهاج

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة

العدد الثانى والستون – يناير ٢٠١٨

الموقف الكندي من تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو– ٢٩ أكتوبر) ١٩٥٦م

د. حمادة وهبة مسعد أحمد غنا

المُلخص

كان القرار المصري الخاص بتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦م بمثابة صدمة أفقدت الغرب توازنه، بسبب أهمية القناة له عامة، وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على "الموقف الكندي من تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو– ٢٩ أكتوبر) ١٩٥٦"، من خلال عدة محاور: أولًا: قرار تأميم قناة السويس، ثانيًا: مؤتمر لندن الأول، ثالثًا: جمعية المنتفعين بالقناة، رابعًا: المحادثات الأنجلو هندية، خامسًا: عرض القضية علي مجلس الأمن.

Abstract

The Egyptian decision to nationalize the Suez Canal on July 26, 1956 was a shock that the West lost its balance due to the importance of the canal in general. This study attempts to shed light on the Canadian position on the nationalization of the Suez Canal (26 July - 29 October 1956), through several axes: First: The decision to nationalize the Suez Canal, Second: The First London Conference, Third: the channel users association, Fourth, the Anglo-Indian talks, Fifth: Present the case to the Security Council.

مقدمة

تلبدت سماء العلاقات الدولية بغيوم لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية عقب قرار عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦م؛ فقد وقع نبأ التأميم على الغرب وقع الصاعقة– بسبب أهمية القناة له، وقد تضاربت المواقف الدولية تجاه تلك الأزمة حتى بين الدول الغربية نفسها، وفى إطار العلاقات البريطانية الكندية مثلت تلك الأزمة نقطة تحول حاسمة وعلامة فارقة فيها؛ حيث رفضت الإدارة الكندية دعم العمل العسكري البريطاني في مصر، كما رفضت أوتاوا –خلال تلك الأزمة– لعب دور الخاضع والتابع، وأعلنت استقلال قرارها السياسي نهائيًا عن الوطن الأم المملكة المتحدة.

وتتناول هذه الدراسة الموقف الكندي من تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو– ٢٩ أكتوبر) ١٩٥٦م، من خلال عدة محاور: أولًا: قرار تأميم قناة السويس، ثانيًا: مؤتمر لندن الأول، ثالثًا: جمعية المنتفعين بالقناة، رابعًا: المحادثات الأنجلو هندية، خامسًا: عرض القضية علي مجلس الأمن.

<u>وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات منها : –</u>

– ما وقع قرار تأميم قناة السويس على الإدارة الكندية، وما موقفها من مؤتمر لندن؟

– ما الوسائل والأدوات الدبلوماسية التى استخدمتها كندا للضغط على المملكة المتحدة لتخلي عن قرار الحرب؟.

- ما حقيقة المبادرة الهندية لحل أزمة التأميم، وما الموقف الكندي منها؟.
- ما أثر توتر علاقات الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا على تعامل كندا مع أزمة تأميم قناة السويس ؟ .
- ما العوامل والمحددات التي صاغت موقف الإدارة الكندية في التعامل مع أزمة تأميم قناة السويس؟.

وقد اعتمدت الدراسة بدرجة رئيسة على وثائق الخارجية الكندية، والتي حملت عنوان Documents on Canadian External Relations ، كما استعان الباحث بعدد من وثائق وزارة الخارجية البريطانية، والوثائق الأمريكية Foreign Relations of the United States، والوثائق المصرية المتمثلة في الأرشيف السري الجديد الخاص بوثائق وزارة الخارجية، إلى جانب الاستعانة بعدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية المختلفة.

أولا كندا وقرار تأميم قناة السويس:-

كانت منطقة الشرق الأوسط تقع خارج اهتمامات الإدارة والشعب الكندي حتى بداية خمسينيات القرن العشرين[١]، حيث تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين "أوتاوا" وكل من تل أبيب والقاهرة فى عام ١٩٥٤م [٢]، وعقب ذلك نشطت السفارة الإسرائيلية داخل المجتمع الكندي لعرض قضية الصراع العربي الإسرائيلي من وجهت النظر الصهيونية، فى الوقت نفسه الذي لم يكن هناك أثر واضح للدول العربية على الحكومة والشعب الكندي؛ وربما يعود ذلك إلى ضعف التمثيل الدبلوماسي المصري والعربي فى كندا[٣].

كان القرار المصري الخاص بتأميم قناة السويس فى ٢٦يوليو ١٩٥٦م بمثابة صدمة

(1) Documents on Canadian External Relations (D.C.E.R.):Vol. 19, Chapter I, Conduct OF External Relations, Part 2, Diplomatic and Consular Representation, Section D, Israel, Egypt, Lebanon,Syria, DEA/11336-1-B-40, Memorandum from European Division to Acting Under-Secretary of State for External Affairs, Confidential, Ottawa, September 10th, 1953, p. 16.

(٢) وافق مجلس الوزراء المصري بجلسته المنعقدة فى ٢٨ أبريل ١٩٥٤م على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين مصر وكندا، وذلك بتحويل القنصلية المصرية العامة القائمة بمدينة "أوتاوا" إلى مفوضية لتقوم الهيئة الجديدة بالأعمال الدبلوماسية والقنصلية، ثم وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣٠ يونيو ١٩٥٤م على رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين مصر وكندا إلى درجة سفارة، وتم إعلان تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدان فى وقت واحد وهو الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٨ يوليو عام ١٩٥٤م؛ انظر دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٤٤٥ ملف ٨٨/١٢٢/١٠٢، مذكرة من إدارة المراسم فى ٢٨ يوليو ١٩٥٤م.

(3) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 1, Middle East, DEA/50134-40, Memorandum from Assistant Under-Secretary of State for External Affairs to Acting Under-Secretary of State for External Affairs, Confidential, Ottawa, May 15th, 1956, Interview With Ambassador Of Egypt, p. 7.

أفقدت الغرب توازنه، بسبب أهمية القناة له عامة ولبريطانيا خاصة[٤]. كما كان له آثارُ بعيدة المدى على دول منظمة الكومنولث، ومنهم كندا التى رغم عدم استخدامها لقناة السويس–بصورة كبيرة– فى تجارتها؛ إلا إنها كانت جزءًا لا يتجزأ من تلك المنظمة، كما كانت جزءًا من التحالف الغربي، بالإضافة إلى العلاقات الخاصة التى ربطتها بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وصلت أخبار قرار تأميم الحكومة المصرية لقناة السويس إلى أوتاوا في ليلة ٢٦ يوليو ١٩٥٦م، وكان روبرت مينزيس[٥] Robert Menzies –رئيس الوزراء الأسترالي– ينهي زيارته الرسمية لأوتاوا، وقد تمت مناقشة قضية السويس بين الجانبين الأسترالي والكندي، وتأثير الأزمة على وحدة الدول الغربية وكذا دول الكومنولث؛ وتم الاتفاق على استطلاع رأى واشنطن من قبل مينزيس خلال زيارته لها، على أن يستمر التشاور بين البلدين حول الأزمة، غير أن التصريح الرسمي حول الزيارة أكد عدم تتطرق المباحثات للوضع فى الشرق الأوسط[٦].

عقب قرار تأميم قناة السويس تحركت لندن بسرعة على محاور عديدة لمواجهة الموقف كان منها: محاولة بناء جبهة غربية[٧] على رأسها الولايات المتحدة وفرنسا، والسعى للحصول على دعم دول الكومنولث ومنها كندا؛ وفى هذا الإطار قام السير أرشيبالد ناي Sir Archibald Nye – المفوض السامي البريطاني بأوتاوا – فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦م بتسليم وزير الخارجية الكندية رسالة سرية عاجلة من لندن، بخصوص شركة قناة السويس، كما ألتقى اللّورد ايرل أوف هوم Earl of Home – وزير الدولة لشئون

(٤) لعبت قناة السويس دورًا أساسيًا في ربط مختلف أجزاء الإمبراطورية البريطانية حتي عام ١٩٥٦م ، حيث كانت الحكومة البريطانية تمتلك ٤٤ % من أسهم الشركة، وكانت القناة بمثابة "شريان الحياة للإمبراطورية" حيث كانت الممر الرئيسي للتجارة البريطانية، فقد مر بها ٢٥ % من جميع الواردات البريطانية و ٥٤ % من واردات النفط.

James, R. Rhodes: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67, p. 10.

(٥) روبرت مينزيس (٢٠ديسمبر ١٨٩٤ – ١٥ مايو ١٩٧٨م)، سياسي أسترالي تميز بدفاعه عن الاستعمار ومصالحه وبعدائه للشيوعية، أسس حزب الأحرار في عام ١٩٤٤م، وشغل منصب رئيس الوزراء الأسترالي مرتين، الأولي (١٩٣٩ – ١٩٤١ م) والثانية (١٩٤٩ – ١٩٦٦م). انظر عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، جـ ٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت، ص ٣٣٩.

(6) D.C.E.R.:Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, PCO, Extract from Cabinet Conclusions, Secret, Ottawa, August 7th, 1956, p. 82.

(٧) انقسمت الدول الغربية تجاه تأميم قناة السويس إلى أربعة مجموعات: الأولي مؤيدة للدول الثلاث الكبرى وتضم: أستراليا، ونيوزيلندا، وهولندا، والبرتغال، المجموعة الثانية مجموعة مترددة في تأييد موقف الدول الثلاث وهي إيطاليا، وألمانيا، المجموعة الثالثة الدول الاسكندينافية (السويد والنرويج والدانمرك) على أساس أنها الدول الثانية في استخدام القناة في ذلك الوقت، والتى كانت تهتم فقط بحرية الملاحة في القناة، ورأت أن التأميم حق مشروع لمصر ولكنها أيدت مبدأ دولية القناة، المجموعة الرابعة معارضة وعلى رأسها أسبانيا واليونان. صلاح بسيوني: مصر وأزمة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٧٢، ٧٣.

الكومنولـــث– بالســـفير نورمـــان روبرتســـون Norman Robertson –المفوض السامي الكندي بلندن– حيث أكد الأول أن –أنتوني إيدن Anthony Eden– اجتمع بمجلس الوزراء وبالبرلمان، ومن المتوقع عقد مشاورات عاجلة مـع فرنسـا والولايـات المتحـدة، "وأنّ الحكومـة البريطانية أَخذتْ على حين غرة، فقد كانت هناك تكهنـات عديـدة حـول تـأثير علاقـة القـاهرة مـع موسكو بعد سحب عرض تمويل السد العالي، ولكن لم يفكر أحد في دخول شركة قناة السويس طرفًا في الموقف"[٨].

وخـلال اللقـاء أشـار" روبرتسـون" إلـى أن مناقشات مجلس الوزراء البريطاني كانت قصيرة وسادها التوتر، وكان من المفترض بحث لندن في مزايا وعيوب الوضع الجديد، وإمكانية تدخل مجلس الأمن، بدلا من التسرع وجمع الرماح استعدادًا للحرب؛ فهناك خلفيات يجب وضعها فـى النصـاب منهـا: أن قـرار الولايـات المتحـدة بسحب تمويل السد العالي أدى لهذا الموقف، وأنـه بالإضـافة للأهمية الإستراتيجية للقناة يجب وضع الملكية الوطنية في الحساب، إضافة إلى موقف الدول التي تمر صادراتها وارداتها عبر القناة، وأن الحكمة تقتضي – في نظر أوتاوا– رَبْط الاهتمام البريطاني بتلك المحددات العامة قدر المستطاع[٩].

في ٢٧ يوليو ١٩٥٦م[١٠] أصدرت الحكومة الكندية بيانًا صحافيًا، أعربت فيه عن "قلقها إزاء التهديد الذي يتعرض له ممر مائي دولي؛ وأن أوتاوا رغم أنها ليست شريك في شركة قناة السويس، ورغم أنه لا يوجد انتهاك تقني لاتفاقية الأستانة ١٨٨٨م –طالما لم تتداخل القاهرة في عمليات الشحن التى تمر عبر القناة– لكن يبدو أن هناك خرقًا لامتياز شركة قناة السويس، وبصرف النظر عن الجوانب القانونية والفنية للعمل المصري، فالحكومة الكندية تدرك أن له آثارًا واسعة النطاق، وذات طابع قابل للاشتعال والانفجار"[١١].

---

(8) D.C.E.R. :Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization of The Suez Canal, DEA/50372-40, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 996, Secret. Immediate, London, July 27th, 1956, Suez Canal Company, p. 74.

(9) Loc Cit.

(١٠) فـي ٢٧ يوليـو ١٩٥٦م أعلنـت بريطانيـا وفرنسـا رفضـهما الاعتراف بتأميم القناة وأنهما ستتخذان جميع التدابير اللازمة لسلامة رعاياهما واحترام مصالحهما، وفى اليوم التالي جمدت بريطانيا أرصدة الإسترليني المصرية، وكذلك أقدمت فرنسا والولايات المتحدة على إجراءات مشابهة. محمد عبد الرحمن البرج: قناة السويس أهميتها السياسية والإستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية (١٩١٤ –١٩٥٦)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٣٢٢.

(11) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram J-1063, Top Secret. Immediate, Ottawa, July 28th, 1956, p.76.

وفى ٢٨ يوليو ١٩٥٦م بمجلس العموم الكندي أدان ليستر بيرسون[١٢] B. Pearson. – وزير الخارجية الكندية– "انتهاك الحكومة المصرية لاتفاقية دولية تنظم استخدام ممر مائي دولي"؛ غير أنه أكد عدم اعتزام أوتاوا اتخاذ أي إجراء آخر؛ ولذلك لم يصدر أى احتجاج رسمي من قبل أوتاوا ضد مصر[١٣]، وقد اعتذر جراهام ماك اينز Graham McEnes –مدير إدارة شئون الكومنولث– أثناء لقائه مع الحسيني الخطيب –السفير المصري– عن حدة بيان وزير الخارجية الذي اتهم مصر بخرق الاتفاقات الدولية، وعزا ذلك إلى عنصر المفاجأة، مؤكدًا أن الحكومة الكندية تؤمن بإمكانية تسوية النزاع بالطرق السلمية بطريقة تحفظ كرامة مصر والمصالح الدولية"[١٤].

(١٢) ليستر بيرسون Lester B. Pearson سياسي كندي (٢٣ أبريل ١٨٩٧– ٢٧ ديسمبر ١٩٧٢م). شغل منصب رئيس وزراء كندا الرابع عشر (١٩٦٣ – ١٩٦٨)، ترأس الجلسة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والرئيس الثامن للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٥٢)، ووزير الخارجية الثامن(١٩٤٨–١٩٥٧)، والسفير الثاني لدى الولايات المتحدة (١٩٤٤–١٩٤٦)، وعضو البرلمان الكندي (١٩٤٨–١٩٦٨)، حصل على جائزة نوبل للسلام عام١٩٥٧ لتنظيم قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة لحل أزمة قناة السويس. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، جـ ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٦٣٨.

(13) Canadian Parliamentary: House of Commons, 22nd Parliament, 3rd Session, July 28, 1956.

(١٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١١٥٧، ملف ١/٧/٢٢٧، مذكرة من إدارة الأمريكيتين إلى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، بشأن لقاء السفير المصري في أوتاوا بمستر ماك اينز –مدير إدارة شئون الكومنولث والشرق الأوسط بوزارة الخارجية الكندية– فى٢٣ أغسطس ١٩٥٦م.

وفى ٢٨ يوليو ١٩٥٦م بعث أنتوني إيدن – رئيس الوزراء البريطاني– رسالة إلى سانت لوران[١٥] St-Laurent –رئيس الوزراء الكندي– جاء فيها: "أن تلك المصادرة من قبل ناصر يجب ألا تمر دون عقاب[١٦]، وأن الدول الغربية الثلاث الكبرى ستجتمع فى اليوم التالي– ٢٩ يوليو– بهدف اتخاذ عملٍ موحد، وينبغي انتهاز تلك الفرصة لوضع ترتيبات دائمة للقناة بوضعها تحت

(١٥) لويس ستيفن سانت لوران Louis Stephen St-Laurent (١٨٨٢ – ١٩٧٣م) محامي، وسياسي ودبلوماسي كندي، ولد في مدينة كونتون، وكان عضوًا في الحزب الليبرالي الكندي، وعضوًا في مجلس العموم الكندي، وتولى منصب رئيس وزراء كندا (١٥ نوفمبر ١٩٤٨–٢١ يونيو ١٩٥٧م)؛ وخلال تلك الفترة ساعدت كندا على إبقاء الهند وباكستان أعضاء في الكومنولث، وقد انسحب من الحياة العامة في عام ١٩٦٠م، واستأنف ممارسة المحامة، وتوفي في مدينة كيبك.

https://www.britannica.com/biography/Louis-Stephen-Saint-Laurent

(١٦) أدركت بريطانيا وفرنسا أنه إذا سمح لعبد الناصر القيام بمثل هذا العمل –الذي يمس مصالحهما بصورة خطيرة– دون عقاب رادع فإن ذلك سيشجع بقية الدول العربية على أن تحذو حذوه فتؤمم المصالح الغربية فيها مثل شركات البترول، كما أنه سيدفع الدول المناوئة له في العالم العربي إلى محاولة التقرب إليه بعدما تأكد لها عدم استطاعت الدول الكبرى الوقوف في وجهه أو التصدي له، وسيؤدي كل هذا إلى انهيار النفوذ الغربي في الشرق الأوسط. ممدوح محمد منصور: الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ١٧٩ .

رقابة دولية مناسبة، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال فرض ضغوط سياسية قوية على مصر من قبل لندن؛ وبدعم من القوى البحرية والتجارية الرئيسية المستخدمة للقناة؛ "ولكن إذا ما فشل ذلك قد نضطر إلى استخدام القوة كملاذًا أخيرًا لتأمين اتفاق مع مصر"[١٧].

وعلى أثر ذلك بعث لستر بيرسون–وزير الخارجية الكندية– فى اليوم نفسه – ٢٨ يوليو ١٩٥٦ م– برقية عاجلة إلى نورمان روبرتسون يطلب منه أن ينقل إلى لندن رجاء الحكومة الكندية التعامل مع الموقف بحكمة وروية لضمان كسب أكبر قدر ممكن من الدعم الدولي[١٨]؛ فالتقى روبرتسون –علي نحو عاجل– باللورد" هوم" حيث نقل إليه رجاء "أوتاوا" بإعادة التفكير–إلى حد كبير– في اللغة المستخدمة في رسائل وتصريحات إيدن، وأنه يجب الفصل بين قضية التأميم ومسألة الحقوق الدولية في المَمْر المائي، كما أعرب عن خوفه بأنه إذا ما تطورت الحالة ستكون مصر في وضع يمكنها من تقديم النزاع إلى الأمم المتحدة، وربما يؤدى ذلك إلى نتائج كارثية[١٩].

وفى هذا الإطار سعى روبرتسون لجمع أكبر قدر من المعلومات عن تطورات الأزمة؛ فالتقى بالقائم بالأعمالِ الأمريكيِ في لندن، وخلال اللقاء أكد الأخير أن بلاده لن تستخدم القوة فى التعامل مع الأزمة، وقد عزز هذا اللقاء شكوك أوتاوا التى كانت تعتقد بأن لندن لن تتخذ أية خطوات قد تلزمها باتخاذ إجراءات قوية ضد مصر حتى تتأكد من دعم الولايات المتحدة لهذا الاتجاه[٢٠].

وفى اليوم نفسه – ٢٨ يوليو ١٩٥٦ م– التقى السير "أرشيبالد ناي" –المفوض السامي البريطاني– في أوتاوا بوزير الخارجية الكندية لمعرفة رد فعل رسالة إيدن علي الحكومة الكندية، حيث أكد لستر بيرسون أن حكومته ما تزال تدرس الموقف؛ غير أنها تشك في قدرة لندن على تنفيذ ما تقترحه خاصة مع رفض واشنطن لدعم الموقف الحازم المقترح إتباعه، كما تشعر أوتاوا بالقلق أيضًا للمعاني التى يمكن بها تفسر كلمات إيدن، الخاصة "بانتهاز الفرصة لوضع قناة السويس تحت سيطرة دولية مناسبة كترتيب دائم"؛ فمن

(17) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization Of The Suez Canal, PCO/E-38-1, Prime Minister of United Kingdom to Prime Minister, Secret, London, July 28th, 1956, p. 75.

(18) Ibid, DEA/50372-40, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram J-1063,Top Secret. Immediate, Ottawa, July 28th, 1956, p.76.

(19) Ibid, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1009, Top Secret. Immediate, London, July 28th, 1956, Expropriation of Suez Canal CO., p. 77.

(20) Ibid, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram J-1063, Top Secret. Immediate, Ottawa, July 28th, 1956, p.76.

المؤكد فشل ذلك مع معارضة موسكو ودعمها لمصر، خاصة وأن لندن تعلق الأمل فقط على الضغط السياسي، وجعلت استخدام القوة الخيار الأخير؛ لأنها لا تملك ما يكفي من القوة للاستيلاء على مصر، كما أن أية محاولة لاستخدام القوة، قد تؤدي إلى استنجاد القاهرة بالأمم المتحدة، وأكد الوزير أيضا أهمية تدخل الأمم المتحدة –بعد دراسة متأنية– لتَفادي استخدام القوة، ولذلك طلبت أوتاوا من نورمان روبرتسون مناقشة ذلك الأمر مع اللّوردِ هوم، كما أكد الوزير اعتقاده بأن رد الفعل الإسرائيلي مرتبط بالتحرك البريطاني والأمريكي المحتمل(٢١).

وفي ٣٠ يوليو ١٩٥٦م صدر الرد الرسمي من قبل رئيس الوزراء الكندي سانت لوران على رسالة إيدن جاء فيه: "تشترك الحكومة الكندية مع لندن في قلقِها البالغ حيال هذا العمل، وأنها لاحظت باهتمام بالغ اجتماع ممثلي حكوماتِ الدول الغربية الثلاثة –الأمريكيةِ والفرنسيةِ والبريطانية– القلقة بشكل كبير من جراء هذا العمل، في حين إن المسألة ليست ذات أهمية مباشرة لكندا، ومع ذلك فقد أكد وزير الخارجية الكندية في البرلمان، أنَّ أوتاوا تشعر بالقلق وتدين أي عمل يؤثر على كفاءة أو حرية أو التمييز في عبور القناة"(٢٢).

أما بخصوص تجميد أصول شركة قناة السويس فقد طلبت لندن من أوتاوا فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦م على لسان أحد موظفي المفوضية العليا البريطانية أن تحذو أوتاوا حذوها في تجميد أصول شركة قناة السويس، وقد ألحت المملكة المتحدة في طلبها فتكررت زيارات رجال مفوضيتها العليا للخارجية الكندية، التى أكدت أن الحكومة الكندية ليس لديها علم حول أصول تلك الشركة في بلادها، وأن وجهةُ النظر المبدئية –بعد استشارة وزارة العدل– تؤكد أن الحكومة لا تملك تشريع قانون خاص بالتدابير الحربية يمكنها التدخل من خلاله؛ لفرض الرقابة على الأصول التي يملكها القطاع الخاص في البنوك الكندية، ولذلك فلندن تدرك جيدا أن أوتاوا لا تملك سلطة الامتثال رسميًا لطلبها(٢٣).

(21) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram J-1063, Top Secret. Immediate, Ottawa, July 28th, 1956, p.76.

(22) Ibid, PCO/E-38-1, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram M-1064, Ottawa, July 28th, 1956, Suez Canal Company, p. 78.

(23) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, Secret, [Ottawa], July 30th, 1956, Assets OF The Suez Canal Company In Canada, p.79.

وقد ألمح المستشار المالي للمفوضية العليا البريطانيــة للخارجيــة الكنديــة إلــى أن المملكــة المتحــدة تــدرك جيــدًا أن أوتــاوا لا تمتلــك تلــك السـلطة، ومـع ذلـك، تأمـل بـأن تقـوم الحكومـة الكنديــة –بشــكل غيــر رســمي– بالتحــدث مــع البنـوك الكنديـة؛ بـأن هنـاك شـك حـول مشـروعية العمـل الـذي اتخـذ مـن قبـل الحكومـة المصـرية والخـاص بتأميم شركة قناة السويس، وفـي ضـوء هذا الشك قد ترغب البنوك في تجنب اتخاذ أية إجـراء بنـاءً علـى التعليمـات الـواردة لهـا مـن الحكومـة المصـرية، أو ربمـا حتـى مـن مكتـب رئـيس شـركة قنـاة السـويس فـي بـاريس، حتـى يصـبح الوضـع أكثـر وضـوحًا. وقـد علـق وكيـل الخارجيــة الكنديــة بــأن هــذا الأمــر لــيس مــن مسئولية هذه الإدارة، فإن مثل هذا النهج حساس جدا، ويجب قبل اتخاذ أي قرار فـي هذا الشـأن قيام وزير المالية بدراسة وافية للموضوع مع بنك كندا والمفتش العام للبنوك[٢٤].

وعلى أثر ذلك تمت دراسة الموقف من قبل المفتش العـام للبنـوك مـع بنـك كنـدا، الـذي أبلـغ جمعيــة المصــرفيون الكنديــة فــي ٣ أغســطس ١٩٥٦م، "بأن مشروعية العمل الذي تم اتخـاذه مـن قبـل الحكومـة المصـرية... تـم الطعـن عليـه مـن قبـل الحكومـات الأخـرى...، وأن البنـوك قـد ترغـب فـي أن يكـون لـديها هـذه المعلومـات فـي حال ظهور أي طلب للإفراج عن أصول الشركة الموجودة فـي كنـدا"[٢٥]، وعلـى ذلـك فقد رفضـت الحكومـة الكنديـة رسميًا مصـادرة أو فـرض الرقابـة علــى أمــوال شــركة قنــاة الســويس أو الأرصــدة المصـرية، غيـر أنهـا ألمحـت إلـى بنوكهـا بعـدم مشروعية التأميم من وجهت نظر الدول الأخرى محـل النـزاع مـع الحكومـة المصـرية، وعليهـا أن تتعامـل وفقـا لمقتضـيات الأمـور ومـا تـراه الإدارة البنكية .

أثــار رد الفعــل الكنــدي غضــب الإدارة البريطانية –بما فيهم إيدن نفسه–، وقد علق السير أرشيبالد ناي على ذلك "بأن رد الفعل الكندي على الوضـع فـي السـويس لـم يكـن مرضـيا ...، لقـد اعتقدت في البداية أن أوتاوا لا تدرك أهمية القناة بالنسبة للمملكة المتحدة، وعندما فهمت ذلك كانت تتصرف بطريقة "كيف يمكن تجنب تلك الفوضى"، ولـيس "مـا الـذي يمكـن فعلـه للمسـاعدة؟"[٢٦]. وهـذا يعد خروجاً على المألوف من قبل كندا التي كانت دائما ما تدعم وتساند القرار البريطاني، ربما يرجع ذلـك –فـى رأى الباحـث– إلـى تغيـر الإسـتراتيجية الكنديــة وأولويــات الأمــن القــومي عقــب الحــرب العالميــة الثانيــة، خاصــة بعــد ظهــور الولايــات المتحدة كقوة عظمي تقود الغرب فى صراعه مع الشيوعية الدولية، ومـن ثـم أصـبحت أوتـاوا أكثـر مـيلًا لاتخـاذ وجهـة النظـر الأمريكيـة فـى قضـايا السياسة الخارجية.

ثانيا كندا ومؤتمر لندن الأول :-

(24) Loc Cit.

(25) Loc Cit.

(26)PRO, Dominions Office (DO) 35/6314, Sir Archibald Nye to Sir Gilbert Laithwaite, Permanent Under-Secretary of State for Commonwealth Relations, 1 August 1956.

حاولت الدول الغربية إفساد الخطوة المصرية بطرح فكرة "تدويل" Internationalized إدارة القناة، الأمر الذي استاءت منه مصر كثيرًا، لاسيما من الدول غير المتورطة في الأزمة بشكل مباشر، حيث اعترض ناصر على استخدام إيزنهاور Eisenhower–الرئيس الأمريكي– كلمة "تدويل" في وصف حالة قناة السويس(٢٧)؛ غير أن جون فوستر دالاسJohn Foster Dulles– وزير الخارجية الأمريكية– عندما تسلم تقريرًا يفيد عزم بريطانيا وفرنسا استخدام القوة ضد مصر إذا لم تتراجع عن قرار التأميم، طار إلى لندن في ٣١ يوليو ١٩٥٦م، حيث عقد عدة اجتماعات على مدار يومين مع إيدن وممثلي الحكومة الفرنسية، وتمكن من إقناعهما بالدعوة إلى مؤتمر يعقد في لندن، تحضره الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨م، والدول صاحبة المصالح التجارية الكبرى التي تمر عبر قناة السويس(٢٨).

وفي الأول من أغسطس ١٩٥٦م أعلن لستر بيرسون في البرلمان الكندي أنه قد يطلب تدخل الأمم المتحدة، وفى اليوم نفسه التقي الوزير بالسير أرشيبالد ناي–المفوض السامي بالمملكة المتحدة– لمناقشة نقطتين أساسيتين هما: الدعوة إلى مؤتمر لندن وموقف الحكومة الكندية من استخدام القوة، وبخصوص الدعوة إلى المؤتمر أشار بيرسون إلى "أن هذه بادرة أمل لحل الأزمة، وأن ضم مصر والاتحاد السوفيتي فكرة جيدة، وعندما عرض أرشيبالد اشتراك أوتاوا في المؤتمر، أشار بيرسون إلى أن" كندا" لا يمكن إدراجها في إطار اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م، "كما أنها ليست من الدول التي لديها عمليات شحن كبيرة تمر عبر القناة"، ولكن إذا ما رغبت لندن فى حضور كندا المؤتمر فإنه يمكن إدراجها على أساس أنها واحدة من أكبر الدول التجارية؛ فإذا ما شعرت لندن أن مشاركة أوتاوا ستكون مفيدة فيمكن صياغة المعايير بمثل هذه الطريقة ليتم إدراجها؛ ولن ترفض الأخيرة تلبية الدعوة، وأشار بيرسون إلى أنه من الصعب تفسير لماذا لم تُدعَ بعض الدول مثل جنوب أفريقيا إلى المؤتمر، وباقي دول الشرق الأوسط؟، أما بخصوص استخدم القوة فأكد عدم فعاليتها في حل تلك المشكلة، وأن رئيس الوزراء الكندي أكد ذلك في رسالته إلى إيدن(٢٩).

(27)Foreign Relation of United States, (1955- 1957) Vol. XVI, Doc. 150, Memorandum of a Conversation, Dep. of State, Washington, 30th Aug. 1956, p. 333.

(28)Aldrich, Winthrop: The Suez crisis A Footnote To History, Foreign Affairs, Apr. 1976, Vol. 45, No.3, p. 542.

(29) D.C.E.R.: Vol. 22 , Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, Memorandum from Head, Commonwealth and Middle East Division, to Under-Secretary of State for External Affairs , Secret, Ottawa, August 2nd, 1956, p. 81.

وفـي الثالـث مـن أغسـطس ١٩٥٦م أكـد السيد كامبني Mr. Campney وزير الدفاع الكندي في فانكوفر Vancouver–إحدى المدن الكنديـة– أن تـأميم قنـاة السـويس "هـى مسـألة أوروبية في المقام الأول ... وليست مسألة كندية بشكل خـاص؛ فلـيس لـدينا نفـط هنـاك، كمـا أن اسـتخدامنا لهـا محـدود للغايـة فـى عمليـات الشحن." ولهذه الأسباب، لم تكن كندا من بين الـدول الأربـع والعشـرين التـي تمـت دعوتهـا لحضور مؤتمر لندن لوضع الخطط المستقبلية للقناة، وفى اليوم نفسه عندما حث مجلس العموم الكنـدي الحكومـة علـى إرسـال ممثـل كنـدي للمؤتمر، أكد بيرسون، أنه من دواعي سروره أن يفعل ذلك؛ "ولكن لم تتم دعوتنا، ولم يكن هناك اعتراض منا على ذلك"، لم يكن هناك احتجاج قوي على تلك السياسة في البرلمان، أما خارج الجلسة فقد أعلن أحد زعماء المعارضة البرلمانية أن "الحكومة كان يجب أن تُطلب من بريطانيا دعوتهـا للمـؤتمر، وأنـه يجـب ألا نتسـاهل مـع شخص مثل ناصر؛ فقد يؤدى ذلك إلى ميونيخ جديد"(٣٠).

وفـى السـادس مـن أغسـطس ١٩٥٦م أكـد "بيرسـون" فـى مجلـس العمـوم الكنـدي للنـواب – الـذين طـالبوا أوتـاوا باتخـاذ موقـف حـازم وداعـم الحكومـة البريطانيـة– "أن حكومته أعربت بالفعل عن قلقها إزاء هذه المسألة، وأبدت تأييدها لمبدأ المراقبـة الدوليـة، وهـو مبـدأ تحـاول لنـدن تنفيـذه... ومـن الحكمـة ألا نـذهب أبعد مـن ذلك؛ فقد تلقيت بعد ظهر اليوم برقية تعبر عن وجهة نظر إحدى الـدول الآسـيوية فـي الكومنولـث –الهنـد–(٣١) التـي أشارت إلـى أن شعورها حول هذه المسألة يختلف اختلافًـا كبيـرًا عـن كنـدا أو أى جـزء آخـر مـن الكومنولث"(٣٢).

وأكـد سـانت لـوران –رئـيس الـوزراء الكنـدي– لمجلس العموم أنه تلقى رسالة شخصية من أنتوني إيـدن –رئـيس الـوزراء البريطـاني– يشـرح فيهـا صعوبات إدراج كندا في قائمة البلدان التي وجهت

(30) Ibid, Nationalization Of The Suez Canal, PCO, Extract from Cabinet Conclusions, Secret, Ottawa, August 7th, 1956, p. 82.

(١٣) تصدت الهند للغرب واتهم نهرو بريطانيا بالانتقال من خطيئة إلى أخرى بالغة الخطورة، وقامت الدبلوماسية الهندية باتصالات مع لندن وباريس وواشنطن حددت فيها موقفها من رفض فكرة الإدارة الدولية للقناة. وعندما قبلت الدعوة لمؤتمر لندن أعلنت أن هذا القبول تم من أجل العمل على تفادى الحرب والوصول إلى حل سلمي، وأكدت نيودلهى للندن أنها لن تلتزم بأي قرار يصدر من المؤتمر ضد مصر ولو صدر بأغلبية أعضائه، كما أكدت ضرورة دعوة الدول العربية، وطالبت بنقل مكان المؤتمر، ولكن بريطانيا رفضت محتجة أن المؤتمر مقصور على الدول صاحبة الأسهم أو التي تتأثر تجارتها بعدم المرور في قناة السويس، وأكدت أنها لن تترك مصالحها تحت رحمة رجل واحد له سلطة مطلقة في مصر، هتلر آخر، طموحاته تتعدي حدود المنطقة العربية، ولقد أثر موقف الهند فى الكومنولث البريطاني وهز من وحدته وأوجد موقفًا جديدًا أمام بريطانيا عليها أن تواجهه وسط الأزمة. انظر صلاح بسيوني: المرجع السابق، ص ٧٧؛ وانظر أيضًا:–

F.O. 407/ 235, No 30, (5), Record of a Conversation between the Secretary of State and the Indian High Commissioner at No. 1 Carlton Gardens, Secret Tel, No. 133, August 6, 1956.

(32) Canadian Parliamentary: House of Commons, 22nd Parliament, 3rd Session, August 6, 1956.

إليها الدعوات لحضور مؤتمر لندن طبقًا لمعايير من شأنها أن يبقي الدول المدعوة للمؤتمر ضمن حدود المعقول، ولكنه أكد أن كندا ستبقى على علم بما يدور خلال المؤتمر(٣٣)، وخلال الجلسة دعا النائب ديفن بيكر Diefenbaker إلى اتخاذ خط أكثر تأييدًا لبريطانيا، وحذر من أن "انتهاج سياسة ضعيفة قد تؤدي إلى ميونخ آخر". غير أن سانت لوران أكد أن حكومته تدعم بقوة أهداف مؤتمر لندن(٣٤).

وخلال اجتماع مجلس الوزراء الكندي في السابع من أغسطس ١٩٥٦م أكد لستر بيرسون أن الوضع جد خطير في الشرق الأوسط، وربما تحدث تطورات غير مرغوب فيها خلال الفترة (٧- ١٦) أغسطس – موعد انعقاد مؤتمر لندن – ومن المفترض تقديم بريطانيا وفرنسا مقترحات بوضع نظام دولي لمراقبة وتشغيل قناة السويس، ومن المتوقع رفضه من قبل ناصر، وقد التزمت لندن باستخدام القوة، في حال فشل المؤتمر –من وجهة نظرها–، "وهى حازمة في موقفها هذا كما لم تكن في أية قضية أخرى منذ الحرب العالمية الثانية"، وقد تؤدى تلك الخطوة إلى عواقب وخيمة؛ فالعالم العربي سيحتشد كله لدعم مصر، وستنقسم دول الكومنولث ودول الأمم المتحدة حول تلك الأزمة.

وأكد لستر بيرسون بأنه من خلال اتصالاته مع واشنطن يعلم بأن الإدارة الأمريكية ترفض الاقتراحات البريطانيةِ الفرنسيةِ(٣٥)، وأنها –على الأرجح– ستحاول الضغط عليهما ليتراجعا بهدوء عن موقفهما، وأن القلق يسود أيضا دول الكومنولث؛ مما دفع مينزيس رئيس الوزراء الأسترالي –وكان في زيارة لواشنطن– وبدلًا من عودته إلى دياره طار إلى لندن، وأعرب عن أمله في التأثير عليها، لعرض المسألة على الأمم المتحدة، وعندما طالب البعض بذهاب بيرسون إلى واشنطن فوراً لرُؤية مينزيس، أكد الأول أنه على اتصال وثيق معه، وأن الذهاب علنا إلى واشنطن في هذه المرحلة قد يساء تفسيره من قبل لندن، التى تتصرف بغرابة في تلك الأزمة؛ فعلى سبيل المثال، فقد طالبت إصدار تصريح ملكي بإعلان حالة الطوارئ لحماية مصالح دول

(33) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram M-1092, Secret. Most Immediate, Ottawa, August 7th, 1956, p. 83.

(34) Canadian Parliamentary: House of Commons, 22nd Parliament, 3rd Session, August 6, 1956

(٣٥) قرر الرئيس إيزنهاور منذ بداية الأزمة أن القوة سوف تهدد مصالح الأمن القومي الأمريكي؛ فالهجوم البريطاني على مصر سوف يثير كراهيتها في أنحاء العالم، ويؤجج نار القومية العربية – وبذلك يعرض واردات النفط إلى الغرب للخطر – ويؤدي إلى احتلال بريطاني طويل ومكلف لمنطقة قناة السويس. وأبلغ إيزنهاور مجلس الأمن القومي في ٣١ يوليو ١٩٥٦م أن الولايات المتحدة تري أن السماح للندن بشن الحرب على مصر "سوف يوحد إلى حد كبير العالم من داكار إلى جزر الفيليبين ضدنا". ديفيد دابليوليش: الشرق الأوسط والولايات المتحدة، ترجمة احمد محمود، المشروع القومي للترجمة، عدد ٨٠٨، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٥٧.

الكومنولث، وكان هذا غير لائق دون استشارة تلك الدول(٣٦).

وأضاف" لستر بيرسون" يبدو أنه في حال فشل مؤتمر لندن فإن بريطانيا وفرنسا قد تلجأن لاستخدام القوة، ولذلك ليس غريبًا أن يتم إعطاء كثير من الدعاية لتحريك وحشد قواتهما، ومن المرجح أن استخدام القوة سوف يتجاوز منطقة السويس إلى مصر كلها، مما سيكون له عواقب بعيدة المدى على دول الكومنولث، والتعاون الأنجلو أمريكي، وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع لجوء مصر إلى الأمم المتحدة، وسيكون الموقف محرجًا للمملكة المتحدة ولأصدقائِها، ولن يستفيد من ذلك غير موسكو، والتقارير الواردة من القاهرة تشير إلى أن القلق ليس في لندن فقط ولكن في القاهرة أيضًا حول العواقب المحتملة، وكيف يمكن تفاديها، وتفترض التقارير أن جمال عبد الناصر شخصية خداعة وضعيفة، "وأن لديه مخاوفه الخاصة حول قراره الأخير، ولن يعترض على إيجاد وسيلة للخروج من هذا المأزق ليُنقذُ ماء وجهه ومرسومُ تأميمُه، وفي الوقت نفسه تتفق مع ميول باريس ولندن"(٣٧).

ويرى الباحث أن التحليلات الكندية أخطأت فهم شخصية عبد الناصر حيث رأت فيه –خلال تلك الأزمة– شخصية متهورة ضعيفة، وأنه يبحث عن حل ينقذ ماء وجه، وفي الوقت نفسه يتفق مع ميول لندن وباريس، خوفًا من استخدام الغرب للقوة العسكرية، غير أن ناصر كان مقتنعًا بأن الغرب لن يشن حربًا ضده، حيث استبعد اشتراك فرنسا في أي عمل عسكري ضد مصر تحت وهم انشغالها بمعركة الجزائر، واستبعد قيام المملكة المتحدة بحرب ضد مصر متصورًا أن مصالحها في العالم العربي سيحول بينها وبين قرار الحرب، أما الولايات المتحدة الأمريكية فرأى أنها ليست لها مصلحة في مثل هذه الحرب، كما استبعد اشتراك إسرائيل في أي عملية عسكرية ضد مصر على أساس أن بريطانيا ستمنعها من العدوان(٣٨).

وعقب انتهاء اجتماع مجلس الوزراء صدر بيان رسمي على لسان بيرسون –وزير الخارجية الكندية– كان محبطًا للموقف البريطاني – من وجهة نظر لندن– جاء فيه: "أن بلاده تشعر بالارتياح والرضاء من البيان الصادر عن الاجتماع الثلاثي الذي نص على عقد مؤتمر دولي مؤهل لبحث الأمر، وعلى الرغم من القلق بشأن ما سيحدث في ذلك المؤتمر، فإن القلق الرئيسي يأتي من تصميم المملكة المتحدة وفرنسا على استخدام القوة إذا لم يؤد المؤتمر إلى نتيجة مرضية لهما، والموقف البريطاني يقوم على الأمل في عقد اتفاقية لفرض الرقابة الدولية علي القناة، من خلال هذا المؤتمر؛ وهذا المخطط المقترح

(36) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, PCO, Extract from Cabinet Conclusions, Secret, Ottawa, August 7th, 1956, p. 82.

(37) Loc Cit..

(٣٨) عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس، تاريخ المصريين، عدد ١٨٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٨.

يبدو معقولًا وعمليًا، ولكن أوتاوا تدرك صعوبة تحقيق ذلك؛ فمصر لن تقبل مثل هذا الاتفاق، خاصة مع دعم الاتحاد السوفيتي لها. اضف إلي ذلك، ليست هناك أية ضمانات لتعاون الولايات المتحدة في هذا النوع من الضغوط السياسية القوية؟، والقاهرة تدرك أن الاهتمام الأمريكي بهذه المسألة ليس ملحًا، أو قويًا كما هو الحال بالنسبة إلي المملكة المتحدة وفرنسا"[٣٩].

وأضاف الوزير: "من المعلومات المتوفرة تري أوتاوا صعوبة تدخل الأمم المتحدة في هذه المرحلة، وصعوبة فرض النظام الدولي المقترح للسويس؛ لكن قد يوافق ناصر على تشكيل لجنة خاصة بمؤتمر لندن، ربما تأخذ شكل مجلس لبعض السفراء في القاهرة من الدول الممثلة فى المؤتمر، والتي يمكن استخدامها لضمان الملكية والتشغيل المصري في إطار تنفذ مبادئ معاهدة القسطنطينية، وسيكون هذا الترتيب أقل رسمية من هيئة رقابة السويس الدولية المقترحة، والتي ربما ترفضها مصر، وأكدت أوتاوا على أنها ليست سعيدة بتلك التطورات، وليس لديها الرغبة في التدخل؛ ما لم تتمكن من التوصل إلى بعض الأفكار البناءة حول الأزمة"[٤٠].

وفى الثامن من أغسطس ١٩٥٦م التقي نورمان روبرتسون باللّورد ايرل أوف هوم حيث تناول اللقاء أخر تطورات الأزمة؛ فأشار هوم إلى قبول الهند لدعوة حضور المؤتمر، وناقش بعد ذلك –بصفة عامة– أهداف المملكة المتحدة من المؤتمر، وتساءل روبرتسون ماذا سيحدث إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فأشار هوم بأن تلك المنطقة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى المملكة المتحدة، وعندما سأل هوم حول موقف أوتاوا أشار روبرتسون إلى أنه لا يستطيع تجاوز التعليمات الصادرة له حيث لم يطلب منه وضع أية آراء كندية رسمية حول ذلك، غير أن المشكلة تشغل حيز كبير من تفكير أوتاوا للخروج ببعض الأفكار البناءة، وبيرسون في هذه المرحلة يرحب بأية معلومات قد تلقي الضوء على ما تخطط له بريطانيا في حال وقوع الخلاف؛ فأشار هوم إلى أنه يجب على جميع الأطراف أن تفهم بوضوح جدية التهديدات البريطانية؛ فأكد روبرتسون مرة أخرى تأثير ذلك –في رأى أوتاوا – على دول الكومنولث والتحالف الأنجلو أمريكي، والأمم المتحدة في حال لجوء القاهرة إليها[٤١].

(39) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram M-1092, Secret. Most Immediate, Ottawa, August 7th, 1956, p. 83.

(40) Loc Cit.

(41) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External

أما عن دور الأمم المتحدة؛ فعلق اللورد هوم بأن لندن لن تقبل أية اقتراحات من قبل مصر بعرض القضية –خلال هذه المرحلة– على المنظمة الدولية، ومع ذلك، قد تسعي لندن في عرضها، ولكن بعد التوصل إلى اتفاق ما، وقد ألمح روبرتسون إلى إشارة بيرسون إلى الأمم المتحدة في بيانه أمام مجلس النواب في الأول من أغسطس، وأضاف بأن الوزير يفكر –بلا شك– باهتمام في عرض المشكلة على الهيئة الدولية، ولكنه ما زال يبحث عن اقتراحات بناءة، يمكن أن تمررها الدول الغربية بسهولة، وبالنسبة إلى طلب أوتاوا بتغيير مكان انعقاد الاجتماع فقد رفضه هوم وأشار إلى إصرار الحكومة البريطانية على عقد المؤتمر في لندن(٤٢). وهكذا يتضح استمرار لندن التأكيد على استخدام القوة إذا لم يحقق المؤتمر أهدافها، كذلك أنها مازالت تسعي لنيل دعم أوتاوا، كما يتضح أيضًا استمرار رفض لندن لعرض الأزمة على الأمم المتحدة، بعكس أوتاوا التى ترى أن الأمم المتحدة هي المكان الطبيعي لحل تلك المشاكل.

وفى اليوم التالي – ٩ أغسطس ١٩٥٦م– التقي نورمان روبرتسون باللّورد ايرل أوف هوم –مرة أخري– لينقل له بأن الحكومة الكندية ترى أن الأزمة قد خفت حدتها –إلى حد ما، حيث أكد متحدثي الدول الغربية على أهمية التوصل إلى حل سلمي، وكذلك قبول عدد كبير من الدول حضور مؤتمر لندن؛ كما أعرب عن دعم كندا لأهداف المؤتمر، والتي يجب أن تكون محددة في البحث عن حل ينال أكبر دعم دولي ممكن بعيدا عن استخدام القوة"، كما أن أوتاوا تشك في موضوعية فرض سلطة دولية على القاهرة ضد إرادتها، ولكن يمكن أن يتم ذلك بتشكيل لجنة دائمة من بعض سفراء دول مؤتمر لندن في القاهرة. وكان رد الفعل الأوليّ بأن هذا الاقتراح لا يفي بمتطلبات الرقابة الدولية، وقد علق المفوض السامي بأن الوزير ربما كان لا يقصد بها تغطية الجوانب التقنية للمراقبة، ولكن هى صيغة لاستمرار فرض إشراف دولي، ولذلك عدة ميزات: أولاً أنه لا يستلزم إدخال أي جهات أجنبية جديدة في مصر؛ وثانيا أنه يدخل أحد المقومات المفقودة في الموقف الراهن بدعم دولي(٤٣).

وفى ١٠ أغسطس ١٩٥٦م بعث "روبرتسون" إلى" ليستر بيرسون" يؤكد أن عدد كبير من المسئولين فى لندن يبذلون كل ما في وسعهم من أجل نجاح المؤتمر مع الأخذ بعين الاعتبار بضرورة احترام سيادة مصر ومصالحها، غير أن أصحاب القرار يرون غير ذلك؛ فاللّوردَ هوم يؤكد علي أن حكومته تنوي عدم تلبية أية اقتراحات قد يطالب بها الاتحاد السوفيتي في الرد على دعوته لحضور المؤتمر، وبيان إيدن اضعف أساس المناورة؛ فهجومه على شخص ناصر جَعلَ من

Affairs, Telegram 1064, London, August 8th, 1956, p. 84.

(42) Ibid, p. 86.

(43)Ibid,Telegram 1087, Secret. Immediate, London, August 10th, 1956, p. 86.

الصعب على القاهرة حضور المؤتمر(٤٤)؛ كما لم يعد مقبولًا بالنسبة إلي بريطانيا أي حل يعتمد على ناصر(٤٥).

وقد اهتمت أوتاوا بمتابعة موقف الاتحاد السوفيتي من تأميم قناة السويس والدعوة لمؤتمر لندن، وأثر ذلك على دول الكتلة الغربية بخاصة مع التهديد البريطاني الفرنسي باستخدام القوة العسكرية تجاه مصر؛ فأعدت الخارجية الكندية مذكرة جاء فيها: بأن الحكومة السوفيتية أصدرت بيانًا رسميًا في ٩ أغسطس ١٩٥٦م، ردًا على دعوة مؤتمر لندن أيدت فيه حق مصر في تأميم القناة، وأدانت الاستعدادات العسكرية الغربية على أساس ضمان ناصر لحرية الملاحة، ووعده بالتعويض المناسب، كما طالبت موسكو الدول الغربية بإيجاد تسوية سلمية، ووافقت على حضور مؤتمر لندن، رغم مطالبتها بضم نحو ٢٢ دولة أخري، كما طالبت بسرعة عقد المؤتمر وأن يكون مقره القاهرة، كما طالبت بضرورة مناقشة المسائل المتعلقة بحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في إطار الأمم المتحدة(٤٦).

ورأت أوتاوا أن تأميم قناة السويس من شأنه المساهمة في تحقيق الغرض السياسي الرئيسي للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، وهو خروج المنطقة من السيطرة الأنجلو فرنسية، غير أن أوتاوا أيضًا استبعدت بأن تعهد موسكو "عن طيب خاطر بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الحالية والمستقبلية للكتلة الشيوعية في القناة للحكومة المصرية"(٤٧).

وتوقعت المذكرة الكندية سعى الاتحاد السوفيتي خلال المؤتمر –على الأرجح– إلى: ضمان الاعتراف الرسمي بملكية مصر للقناة، وحصولها على إيرادات عادلة، والحد من تعويض الملاك الغربيين من خلال الدعوة إلى التسديد على دفعات وبأسعار فائدة منخفضة جدًا، وتأمين اتفاق دولي بشأن السيطرة؛ يعطى دورًا كبيرًا لتمثيل للكتلة الشرقية في إبرام هذا الاتفاق، وإيجاد تسوية خارج نطاق الأمم المتحدة، وقد يتغير هذا

(٤٤) عقب هجوم إيدن على ناصر رفضت مصر حضور المؤتمر، وفضلت أن تمثَل بوفد في لندن كمراقب، على أن يتم التنسيق مع شبيلوف وزير الخارجية السوفيتي وكريشنا منون مساعد نهرو لمعرفة كل ما يدور في المؤتمر، وبذا يمكن الاتصال بالوفود المشاركة وإقناعها بسلامة موقف مصر. محمود فوزي: حرب السويس ١٩٥٦، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٦٤، ٦٥

(45) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2,Suez Crisis, Section A, Nationalization of The Suez Canal, DEA/50372-40, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1087, Secret, Immediate, London, August 10th, 1956, p. 86.

(46)Ibid, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, Secret, Ottawa, August 27th, 1956, The Soviet Position In the Suez Crisis, p. 87.

(47) Loc Cit..

التخطيط، في حالة فشل المفاوضات، والتهديد باستخدام القوة الأنجلو فرنسية[٤٨].

ويجب التأكيد هنا على مطالبة كندا –منذ فترة طويلة– الدول الغربية الثلاث بضرورة إشراك الاتحاد السوفيتي في مشاكل الشرق الأوسط، والاعتراف بمصالحه في تلك المنطقة؛ بدلا من تدخل موسكو في المنطقة عنوة بعيدًا عن اتفاقات واضحة مع الغرب، وقد أشادت الخارجية الكندية بدعوة موسكو لحضور مؤتمر لندن.

قبل انعقاد المؤتمر بأربعة أيام أعلنت مصر فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦م رفضها قبول الدعوة، وأعلن ناصر فى مؤتمر صحفي: أن الإدارة الدولية استعمار جماعي، وأن مصر تواجه مؤامرة تهدف إلى تجويع الشعب المصري وتهديده، وأن بريطانيا وفرنسا تتبعان سياسة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وأعقب هذا قيام ناصر بمناورة مضادة للغرب، فأعلن أن مصر على استعداد للدعوة إلى مؤتمر أوسع نطاقاً لإعادة النظر فى معاهدة عام ١٨٨٨م والوصول إلى اتفاق جديد يتضمن حرية الملاحة فى القناة، ويسجل فى الأمم المتحدة[٤٩] .

وفى ١٥ أغسطس ١٩٥٦م التقى السفير المصري الحسيني الخطيب بـ جراهام ماك اينز Graham McEnes –مدير إدارة شئون الكومنولث– وعندما سأله لماذا لم تدعَ كندا للاشتراك في مؤتمر لندن؟، فأشار ماك إلى أن كندا ليس لها مصالح مباشرة في قناة السويس، كما أنها قضية أوربية في المقام الأول، وأنها رغم عدم اشتراكها في المؤتمر إلا أنها قامت وتقوم بدور ذي شأن من وراء الستار حيث طلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ موقف معتدل يمكن أن يؤدى إلى تسوية مرضية لكلا الطرفين[٥٠]، وأنها عارضت منذ البداية مبدأ القوة، وأنها تلعب دورًا مهمًا خلف الستار ولن تكشف عنه إلا في الوقت المناسب، كما أن أوتاوا لم تعارض مشروعية التأميم، ولكنها تري في الإجراء ما يخل بضمانات المرور[٥١]. كما أشار إلى أن الوسيلة التي اتبعتها لندن في دعوتها لمصر دون سبق استشارتها تعتبر وسيلة غير حكيمة، وأنه لم يكن أمام مصر سوى الرفض حفاظًا على كرامتها، كما وصف بيان الرئيس عبد الناصر ردًا على الدعوة للمؤتمر بالاتزان والاعتدال، وأنه فتح أبواب الأمل لحل النزاع"[٥٢].

(48) Loc Cit..

(٤٩) صلاح بسيونى: المرجع السابق ، ص ٧٨ ، ٧٩.

(٥٠) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١١٥٧، ملف ١/٧/٢٢٧، مذكرة بشأن لقاء السفير المصري في أوتاوا مع ماك اينز –مدير إدارة شئون الكومنولث والشرق الأوسط بوزارة الخارجية الكندية–، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥٦.

(٥١) صلاح بسيوني: مصر وأزمة السويس ، ص ٧٢.

(٥٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١١٥٧، ملف ١/٧/٢٢٧، مذكرة من إدارة الأمريكيتين إلى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، بشأن لقاء السفير المصري في أوتاوا مع ماك أينز – مدير إدارة شئون الكومنولث والشرق الأوسط بوزارة الخارجية الكندية–، بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٦.

وعلى الرغم مما أكدته الخارجية الكندية لمصر على تفهمها لموقف ناصر؛ إلا أن أوتاوا أعلنت فى الوقت نفسه دعمها للجهود البريطانية لعقد مؤتمر لندن؛ بل وأكدت استعدادها حضور المؤتمر إذا ما رأت لندن فى ذلك دعمًا لموقفها، غير أن تصرفات وتصريحات أوتاوا كانت أيضًا محيرة ومثيرة لقلق لندن خاصة بعدما أشار بيرسون إلى أنه من المتوقع رفض ناصر للمطالب البريطانية الخاصة بفرض السيطرة الدولية على القناة، وأنه من المتوقع أن يقرب ذلك بريطانيا خطوة أقرب إلى ما تصبو وتخطط له وهو استخدام القوة، وعلى إثر ذلك التقى سلوين لويد Selwyn Lloyd – وزير الخارجية البريطانية– مع روبرتسون في ١٥ أغسطس ١٩٥٦م وسأله مباشرة "إذا ما اضطرت لندن لاستخدام القوة، فهل يمكن أن نتوقع دعم الحكومة الكندية؟"، وكانت إجابة الأخير قاطعة بالرفض[٥٣] .

عقد مؤتمر لندن الأول في الفترة (١٦–٢٣) أغسطس ١٩٥٦م بحضور اثنين وعشرين دولة[٥٤]، ولم يصل المجتمعون إلى قرار جماعي[٥٥]؛ غير أنه خرج باقتراح أمريكي، والذي شمل سبع نقاط، تبنته ثماني عشرة دولة، بشأن إدارة القناة عن طريق لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة، وألا تسيطر عليها دولة واحدة، والعمل على فصل إدارة القناة عن النفوذ السياسي لمصر، وأن يكون لمصر عائد عادل في أرباح القناة، إضافة إلى حقوقها المشروعة، مع تعويض عادل لشركة القناة، وإحالة أي خلاف حول نصيب مصر أو التعويض إلى محكمة العدل الدولية[٥٦]. وحمل الاقتراح إلى الحكومة المصرية لجنة خماسية مكونة من مندوبي الولايات المتحدة وإيران وأثيوبيا والسويد برئاسة روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا[٥٧].

---

(٥٣) PRO, PREM 11/1094, Record of a Conversation between the Secretary of State for Commonwealth Relations and the Canadian High Commissioner, 15 August 1956.

(٥٤) الأطراف التي شاركت هي: فرنسا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا، وتركيا، وبريطانيا،والاتحاد السوفيتيي واستراليا وسِيلَان والدنمارك وأثيوبيا وألمانيا والْهِنْد وإَنْدُونِيسْيَا وإيران واليابان ونيوزيلاندا والنرويج وبَأْكِسْتَاَن والبرتغال والسويد والولايات المتحدة بينما اعتذرت مصر واليونان.

F.O. 407/ 235, No 30, Tel. No. 378, From Foreign Office, First Suez Canal Conference Held In London to Addis Ababa and certain other posts, August (15-24), 1956.

(٥٥) تمخَّض المؤتمر عن مشروعين، أولهما مشروع تدويل الرقابة على الملاحة التي أقرته ثماني عشرة دولة من بين اثنتين وعشرين دولة اشتركت في المؤتمر بعد تعديله، وقد اعترض على المشروع كل من الْهِنْد وسِيلان، أما بَأْكِسْتَاَن فكانت الدولة الأسيوية الوحيدة التي وافقت على المشروع، وثانيهما المشروع الْهِنْدي الذي حاول تأييد مصر بصورة لا تغضب الغرب الأوروبي ولا الولايات المتحدة. انظر صلاح العقاد: الكُومِنْوِلْث وأزمة السويس، الأهرام الاقتصادي، الثلاثاء ١ نوفمبر ١٩٦٦م، عدد ٢١٤، ص ص ٦٢–٦٤.

(٥٦) عبد اللطيف محمد الصبَّاغ: موقف الملك سعود من أزمة ١٩٥٦م في مصر، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز" في الرياض، في الفترة من ٢٥– ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦م، ص ١٣.

(57) Aldrich, Winthrop: op. cit, p. 542

وقد تابعت أوتاوا الموقف عقب مؤتمر لندن؛ فخلال اجتماع مجلس الوزراء الكندي في ٢٩ أغسطس ١٩٥٦م أشار لستر بيرسون إلى حرص الولايات المتحدة وبريطانيا على إعلان كندا عن دعمها للخطة التي تمت الموافقة عليها من قبل دول الثمانية عشر لمؤتمر لندن، "وأنه بعد مناقشة المسألة مع رئيس الوزراء من الضروري إعلان ذلك"، حيث توفر الخطة قاعدة مقبولة للتوصل إلى حل للأزمة، ومن المتصور قدرة اللجنة الخماسية على التفاوض، رغم توقع أوتاوا عدم قبول ناصر خطة اللجنة سريعا، ولكن هناك خطر آخر يتمثل في احتمال استقالة المرشدين والفنيين من شركة القناة، مع ما سيترتب على ذلك من توقف عملها بكفاءة، وقد يثير ذلك قلق الرأي العام في مصر، ولذلك طلبت أوتاوا من مراسلي الصحف الكندية وعدد من دبلوماسيها مغادرة مصر"؛ كما أعلنت في ٣٠ أغسطس ١٩٥٦م دعمها لخطة الدول الثمانية عشر كأساس مرضٍ لحل عاجل للمشكلة"، وأعربت عن أملها في أن يجدها ناصر أساساً مرضياً للتفاوض [٥٨].

وفى الأول من سبتمبر ١٩٥٦م التقي "إسكوت ريد" Escott Reid[٥٩] – المفوض السامي الكندي فى الهند – بوزير الخارجية الهندي سوبمال دوت Subimal Dutt، الذى أشار إلى أن نهرو طلب منه مناقشته في موضوعين: الأول ما دواعي استمرار هبوط وتجمع القوات الفرنسية فى قبرص؟. والثانى مناقشة حلف شمال الأطلنطي لموضوع قناة السويس في الخامس من سبتمبر، بحضور وزير الخارجية البريطاني؛ وهل هناك أية صلة بين الموضوعين؟. فأشار السفير الكندي إلى أنه لم يتلق أية معلومات حول اجتماع مجلس الناتو، وأشار دوت إلى أن المعلومات المتوفرة لديه بأنه في حالة حدوث نزاع مسلح بين مصر وكل من بريطانيا وفرنسا فلن يكون الصراع متكافئًا، ولفت الانتباه أيضًا إلى إشارة وزير الخارجية السوفيتي الخاصة بـ"المتطوعين"، والتى تنذر بالسوء، ولذلك تعتقد نيودلهي بأن اللجوء إلى القوة لن يحمي المصالح النفطية، ومن المؤسف تلك الدعاية الواسعة التي أعطيت لتحركات القوات البريطانية–الفرنسية قبل بداية مفاوضات بعثة مينزيس

(58)D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, PART 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, PCO, Extract from Cabinet Conclusions, Secret, Ottawa, August 29th, 1956, p. 88.

(٥٩) إسكوت غرافز ميريديث ريد، Escott Graves Meredith Reid (٢١ يناير ١٩٠٥ – ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩)، دبلوماسيا كنديا. ولد في كامبلفورد، أونتاريو، وكان جده ميريديث قد شغل منصب نائب وكيل وزارة كندا، وتولى ريد لاحقا المنصب نفسه، وقد ساعد في تشكيل الأمم المتحدة والناتو.

https://www.geni.com/people/Escott-Reid-CC/6000000059149691157

والحكومة المصرية[٦٠]، حيث كان يجب إعطاء الوقت الكافي للتفاوض، خاصة مع استمرار حركة المرور عبر القناة، وأحد التفسيرات المحتملة لتسرع لندن يعود إلى خوفها من استمرار المفاوضات لمدة ستة أشهر أو ربما أكثر، مما قد يهدئ من روع الرأي العام البريطاني الذي أصبح يميل إلى رفض استخدام القوة في التعامل مع الموقف[٦١].

وقد أشار "إسكوت ريد" إلي أنّ أوتاوا تدرك التأثير الهندي القوي علي الحكومة المصرية، فأكد دوت Dut قوة السفارة الهندية في القاهرة ومكانتها، كما أن مؤتمر لندن كان أحد "أهم المؤتمر الدولية التي حضرتها الهند"، ويجب أن تدرك الإدارة الكندية أن نيودلهي لن تدعم عناد ناصر؛ حيث لها مصلحة مباشرة في السويس، ولكن يجب الصبر في المفاوضات مع القاهرة؛ فمن المستبعد قبول أية دولة الأمر دون تفاوض، وطالب "دوت" سرعة رد أوتاوا حول الخط الذي ستتبعه كندا في اجتماع مجلس حلف شمال الأطلنطي فى ٥ سبتمبر ١٩٥٦م[٦٢]، وجاء رد أوتاوا "بأن أية مساعي لها ستصب فى جانب الاعتدال والتفاوض، وعدم استخدام القوة التي لا يمكن تبريره بموجب ميثاق الأمم المتحدة"[٦٣].

وفي الثالث من سبتمبر ١٩٥٦م جرت محادثات بين نورمان روبرتسون وسلوين لويد Selwyn Lloyd –وزير الخارجية البريطانية– الذى أكد بأن الموقف مازال جد خطير، ولندن لها الحق في تحركاتها، وإن أساء أصدقائها تفسيرها، وإن اتهمها البعض بـ "استعراض القوة"، وعلى الرغم من رغبة لندن وباريس في استخدام القوة، فإنهما أكدا –منذ البداية– أنها ملاذهما الأخير، بل على العكس كانتا حريصتين على التوصل إلى حل عبر التفاوض، وتحركاتهما العسكرية كانت تحضيرية وقائية تمامًا، وقد أسيء فهمها من قبل الصحافة، كما أن الرأي العام البريطاني يقف بقوة وراء حكومته، فأشار روبرتسون إلي "أنّه لم يحصل على هذا الانطباع من قراءة سبع صحف بريطانية كبري أمس"[٦٤].

---

(60) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40m High Commissioner in India to Secretary of State for External Affairs, Telegram 503, Secret. Immediate, New Delhi, September 1st, 1956, Repeat NATO Delegation Paris; London; Paris; Permis; Washington (Information), p. 89.

(61) Loc Cit..

(62) Loc. Cit.

(63) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, Delegation to North Atlantic Council to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1443, Secret, Paris, September 7th, 1956, p. 92.

(64) Ibid, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1200, Secret. Important, London, September

وتساءل "روبرتسون" ماذا لو رفض ناصر قبول تقرير الدول الثمانية عشر، أو إذا تجاهله؟ فأكد "لويد" ضرورة عرض المسألة فورًا على مجلس الأمن(٦٥)، حتى لو اعترض الاتحاد السوفيتي على القرار الغربي (البريطاني–الأمريكي–الفرنسي)، فهناك سيحصل على أغلبية الأصوات وسيضع أساسًا راسخًا للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات جديدة، وقد تأخذ –على الأرجح– شكلًا من أشكال الضغط الاقتصادي، ما لم يكن هناك تدخل مباشر ضد بريطانيا أو رعاياها من قبل القاهرة، أو إذا ما توقف تشغيل القناة تمامًا، وفي هذه الحالة قد يتعين اتخاذ أساليب أخرى منها التدخل المباشر، وأعرب لويد عن قلقه من انهيار العمل في القناة نتيجة استقالة المرشدين، الأمر الذي لا يمكن تأجيله لفترة أطول؛ فأكد روبرتسون أن عرض المسألةِ على مجلس الأمن من قبل لندن سيكون له مردود إيجابي في كندا، المهتمة بشكل خاص بجانبين لتلك المسألة: أولاً: أن بريطانيا أو غيرها قد تتصرف دون الرجوع إلى إجراءات الأمم المتحدة؛ ثانيًا: عدم قدرة بريطانيا وفرنسا على جذب الولايات المتحدة إلى المسار المقترح، ولم يكن "لويد" قلقًا إزاء الاحتمال الأخير، وأكد أن الإدارة الأمريكية تقف مع بريطانيا لمنع ناصر من فرض سيطرته على القناة، غير أن هناك خطرًا آخرًا يتمثل في أن إسرائيل فقد تتخذ خطوة عدوانية ضد مصر، وهذا ربما يساعد لندن على الخروج من هذا المأزق، غير أن روبرتسون أشار إلى أن نتائج هذا الإجراء قد تكون وخيمة وخطيرة، فمثل هذا الإجراء –من جانب إسرائيل– سيوحد الرأي العام العربي وراء مصر(٦٦).

وتطرق الحديث بين روبرتسون ولويد إلى دور كريشنا مينون Krishna Menon – ممثل الهند– في المؤتمر؛ حيث أكد لويد أنه "جعل من نفسه أضحوكة"، وغادر لندن باستياء شديد من قبل الدول الغربية، بسبب الدور السيء الذى لعبه، حيث كان يجب عليه انتظار إعلان الاتحاد السوفيتي عن مقترحاته، وبعد ذلك يقترح حلاً وسطًا بين الموقف السوفيتي والموقف الغربي، وبذلك تتمكن الهند من الحفاظ على موقعها المحايد، "لقد كان شيبلوف Shepilov قادرًا على المناورة نتيجة تكتيكات مينون الخرقاء"، وتوقع

3rd, 1956, Repeat Paris; Washington (Information), p. 90.

(٦٥) كان تشكيل المجلس في عام ١٩٥٦م لا يوحي بكثير من الاطمئنان إلى أصوات مؤيدة لمصر في موقفها بجانب الدول الخمس الدائمة كانت هناك أستراليا وبلجيكا وكوبا وبيرو وايران ويوغسلافيا، كما هو واضح فإن هذه الدول باستثناء الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا تقف مع الغرب إما بحكم المصالح الغربية أو النفوذ الغربي فيها. صلاح بسيوني: المرجع السابق، ص ١٣٢ .

(66) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1200, Secret. Important, London, September 3rd, 1956, Repeat Paris; Washington (Information), p. 90.

لويد أن تنهي لجنة مينزيس محادثاتها في القاهرة خلال يوم أو يومين على الأكثر، وقد يواجه الغرب بعدها وضعًا قد يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة(٦٧).

وفى تقريره إلى الخارجية الكندية علق نورمان روبرتسون بأن الانطباع الذي خرج به من حديثه مع لويد –ليس فقط عن مسألة قناة السويس، ولكن حول الظروف المحيطة باجتماع مجلس حلف شمال الأطلنطي في الخامس من أكتوبر ١٩٥٦م – بأن الحكومة البريطانية تفتقد للمهارة السياسية والمرونة في إدارتها للمشاكل الدولية؛ حيث اندهش لويد عندما أخبره روبرتسون بأن مكان الدعوة وأسلوبها والإعلان عن جلسة حلف شمال الأطلنطي الذى سيناقش مسألة السويس كان خاطئًا؛ فاختيار لندن بدلاً من باريس مقر لاجتماع الحلف أثار انطباعات غير مواتية في بعض الدوائر، فأشار لويد إلى أن ذلك كان من قبيل الصدفة البحتة، وليست هناك نية لدى لندن لإعطاء الانطباع بأنها تَستدعى المجلسَ لإعلان الحرب، وأكد "روبرتسون" أن الفشل السياسي امتد أيضًا إلى طريقة الإعلان وشرح تحركات القوات الأنجلو–فرنسية إلى الشرق الأوسط، ويبدو أن أولئك الذين يديرون سياسة بريطانيا يفتقدون الحنكة والمهارة السياسية، ولذلك تأتي تحركاتهم غالبًا محيرة حتى للأصدقاء؛ بل تشير إلى عدم وجود اتجاه ولا رؤية واضحة، "وأرجو ألا أكون متحاملا أَو متشائمًا جدًا عندما أقول بأن الأحداث في المجال الدولي تسحب الحكومة البريطانية معها بدلا مِنْ أنْ توجهه تلك الحكومة"(٦٨).

وفى الخامس من سبتمبر ١٩٥٦م عقد اجتماع مجلس شمال الأطلنطي في باريس ويبدو أن ما أكدته أوتاوا من خطأ انعقاد المجلس في لندن، وما أثاره ذلك من المخاوف بين دول الكومنولث –بخاصة الهند– جعل الحكومة البريطانية تتراجع عن مواقفها ليتم انعقاد المجلس في باريس، وفى بيانه أمام المجلس أشار وزير الخارجية الكندية إلى أنه لم يتم دعوة كندا –طبقًا لأسس الدعوة– إلى مؤتمر لندن، وأوتاوا تدرك جيدًا أهمية المشكلة التي أوجدها الاستيلاء المفاجئ والتعسفي من قبل ناصر على قناة السويس التي كانت تخضع لنظام دولي، وعلي الرغم من بعدها الجغرافي عن كندا إلا أن الأخيرة تدرك عواقب الفشل في إيجاد حل مرضٍ لتلك المشكلة من خلال الوسائل السلمية طبقاً لميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطي، فقد رحبت بمقترحات مجموعة لندن، "والتى تحمل اقتراحات معقولة ومرضية بوصفها أساسًا للتفاوض"(٦٩).

وتساءل "لستر بيرسون" حول ما الموقف فى حال فشل المفاوضات الدائرة في القاهرة؟؛ أو إذا

(67) Loc. Cit.

(68) Loc. Cit..

(69) Ibid, Delegation to North Atlantic Council, to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1425, Secret, Immediate, Paris, September 5th, 1956, p. 91.

ما كانت النتيجة غير حاسمة، "فماذا بعد؟، إنها مسألة مثيرة للقلق، ويجب –كما اعتقد– استبعاد استخدام القوة إلا كملاذ أخير، وأن يكون استخدامها فقط وفقًا لمبادئ حلف الناتو وميثاق الأمم المتحدة". وأن الإجراءات السياسية التالية يجب أن يتم اتخاذها من قبل الأمم المتحدة، وذلك بعرض المسألة على مجلس الأمن حيث الأغلبية فيه للدول الغربية؛ فحتى لو اعترضت موسكو سيكون ذلك دعمًا قويًا لمفاوضات أو لإجراءات لاحقة، والتى قد تأخذ شكل من أشكال الضغط الاقتصادي على مصر، وفي نهاية حديثه أكد الوزير أن الحكومة الكندية ستدعم المساعي السياسية والدبلوماسية التي تهدف إلى إيجاد حل دولي يؤكد الأهمية الحيوية لقناة السويس لجميع الدول(٧٠).

وتابعت الخارجية الكندية الموقف مع الهند؛ فطلبت في السابع من سبتمبر ١٩٥٦م من إسكوت ريد Escott Reid– المفوض السامي الكندي فى نيودلهي طمأنة الحكومة الهندية بأنه لم يكن هناك أية محاولة لحشد مجلس شمال الأطلنطي وراء التحركات البريطانية الفرنسية الأخيرة، بل لقد أنكر سلوين لويد تحديدًا أي غرض من هذا القبيل، ولأن رئيس مؤتمر لندن، يمثل بلدًا فى حلف الناتو، لذلك كان عليه تقديم تقريرًا إلى المجلس بشأن مسألة بهذه الأهمية العظيمة لجميع الأعضاء؛ ويجب أن تدرك الحكومة الهندية أيضًا بأن أوتاوا تقف إلى جانب الاعتدال والتفاوض، وعدم استخدام القوة التي لا يمكن تبريرها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن (أوتاوا) تدعم بكل إخلاص الحل الدولي المجسد في اقتراح الدول الثمانية عشر(٧١) .

في الرابع من سبتمبر ١٩٥٦م وصلت إلى "القاهرة" اللجنة الخماسية لمناقشة عبد الناصر في مقترحات مؤتمر لندن، وقد أظهر منزيس –رئيس اللجنة– تشددا، وكانت لهجته تحمل تهديدًا واضحًا، فأوضحت الحكومة المصرية في ردها بأن فكرة إنشاء هيئة دولية للإشراف على إدارة قناة السويس أمر يتناقض مع السيادة المصرية، ويدخل القناة في المسائل السياسية، وقدمت بديلاً يتمثل في هيئة مصرية مستقلة عن الحكومة تدير القناة، على أن تخصص جزءًا من دخلها للإنفاق على تطوير القناة، وأن يُعقد اتفاق تحت مظلة الأمم المتحدة يضمن حرية الملاحة وتحديد رسوم عادلة للمرور(٧٢)، ورأى منزيس أنه لا ضرورة لمناقشة اقتراح مصر أو نقله إلى الدول الثمانية عشر، وهو أمر يخالف– حسب رأي السفير الأمريكي في القاهرة– طبيعة عمل اللجنة المذكورة (٧٣) .

(70) Loc. Cit..

(71)Ibid, Delegation to North Atlantic Council to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1443, Secret, Paris, September 7th, 1956, p.92.

(٧٢) صلاح بسيوني: المرجع السابق، ص ص ٩٧– ١٠٢

(٧٣) FRUS, (1955- 1957), Vol. XVI, Doc. 168, Report prepared in the executive Secretariat of State, Washington, 7th Sep. 1956, p. 415

وعلى أثر ذلك قررت الدول الغربية- بزعامة بريطانيا وفرنسا- توجيه ضربة فنية لمصر، فأصدرت في ١٢ سبتمبر ١٩٥٦م أمرًا إلى مرشديهم بالانسحاب الفوري من شركة قناة السويس(٧٤)، لقد كان الغرب على يقين من أن تلك الضربة ستصيب القناة بالشلل التام، وبذلك تظهر مصر أمام العالم عاجزة عن تشغيل القناة، بما يبرر اتخاذ إجراء ضدها(٧٥)، وهو ما سبق وتحدث عنه وزير الخارجية البريطانية مع نورمان روبرتسون -المفوض السامي الكندي بلندن خلال مباحثاتهما في الثالث من سبتمبر ١٩٥٦م .

ثالثا كندا وجمعية المنتفعين بالقناة:-

عقب رفض مصر مشروع الدول الثمانية عشر اقترح دالاس إنشاء جمعية للمنتفعين، يكون لها الحق في إدارة القناة وإقرار ما تراه مناسبًا، وحاول إقناع ساسة لندن وباريس بخطته الجديدة(٧٦)، وعلى أثر ذلك تكونت لجنة بوزارة الخارجية الكندية لدراسة الفكرة من الناحية القانونية والسياسية، توصلت إلى أن هناك شك في إمكانية نجاح المشروع بخاصة وأن مستخدمي القناة ليس بينهم وفاق، وقد يكون لهذا المشروع شيء من الفاعلية إذا اقتنع المنتفعون بأن الطرق السلمية الأخرى لن تجد مع القاهرة(٧٧). وعلى ذلك فقد تحركت الدبلوماسية الكندية لاستكشاف تلك الخطوة؛ فألتقى فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٦م أرنولد هيني(٧٨) Arnold Heeney – السفير الكندي في واشنطن بماكنز Makins، السفير البريطاني هناك، حيث أشار الأخير إلى أن هذا الاقتراح

---

(٧٤) ترك العمل في القناة ٨٣٩ مرشدًا دفعة واحدة بهدف إحراج مصر وإثبات عدم قدرتها على إدارة القناة، وكثفت السفن الغربية وجودها في القناة فزاد المعدل اليومي للسفن من ٤٠ إلى ٥١ سفينة، لإثبات عجز مصر التي تمكنت من توفير ٥٣٠ مرشدًا وموظفًا أي ٤٠% من عدد المرشدين والموظفين السابقين، تمكنوا من إدارة القناة بكفاءة عالية. انظر الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٢٢٦، ملف ٧/٤/١ حـ٢، بيان المهندس محمود يونس رئيس مجلس إدارة القناة في حفل بمدينة الإسماعيلية، ٢٤ سبتمبر ١٩٥٧م.

(٧٥) محمود فوزي: المرجع السابق، ص ٥٨

(76) FRUS, (1955- 1957), Vol. XVI, Doc. 163, Message from Eisenhower to Eden, Washington, 2nd Sep. 1956, p. 355

(77) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, L.B.P./Vol. 37, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1654, Secret. Immediate., Washington, September 12th, 1956, p. 93.

(٧٨) أرنولد دانفورد باتريك هيني Arnold Danford Patrick Heeney، (٥ أبريل ١٩٠٢ – ٢٠ ديسمبر ١٩٧٠م) كان محاميًا ودبلوماسيًا كنديًا ، ولد في مونتريال، وتلقى تعليمه في كلية سانت جون، وحصل على درجة البكالوريوس في الآداب في عام ١٩٢١، ودرجة الماجستير في الآداب في عام ١٩٢٣م من جامعة مانيتوبا، وفي عام ١٩٣٨، تولى منصب كاتب مجلس الملكة الخاص ومدير مكتب رئيس الوزراء وليام ليون ماكنزي كنج (١٩٤٠ – ١٩٤٩)، وكان أهم موظفي الخدمة المدنية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٤٩ أصبح وكيلًا وزارة الخارجية، ثم سفيرًا لدى منظمة حلف شمال الأطلنطي، ثم سفيرًا لكندا في واشنطن (١٩٥٣ – ١٩٥٧م) و(١٩٥٩ – ١٩٦٢م).

https://en.wikipedia.org/wiki/Arnold_Heeney

بمثابة مخطط "كامل لدالاس"، وقد قبلته بريطانيا وفرنسا بتردّد وعلى مضض(٧٩).

والتقى فى اليوم نفسه –١٢ سبتمبر ١٩٥٦م– أرنولد هيني بجون فوستر دالاس وسَأله عن تقديره الشخصي لتطورات أزمة قناة السويس، لإحالتها إلى رئيس مجلس الوزراء والسيد بيرسون؛ فأشار دالاس إلى تدهور الموقف بعد فشل مهمة مينزيس "في تأمين التعاون المصري"، وشروع بريطانيا وفرنسا في الإعداد لاستخدم القوة، حيث أكدت المخابرات المركزية أنهما يستعدان لضرب مصر فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦م؛ ولذلك سعى دالاس لـ"وضع ترتيب مؤقت" لحثهما على الأقل لتأخير العمل العسكري، وتمثل ذلك فى "جمعية المستخدمين"، التي تهدف إلى المحافظة على مجموعة مؤتمر لندن كهيئة متحدة، والتى قد يجد ناصر نفسه مضطرًا للتعاون معها على المستوى العملي دون الموافقة عليها رسميًا، حيث تتولي الجمعية منصب صاحب العمل بالنسبة إلى لمرشدين، ويقوم وكيلها بجمع الرسوم، ويستخدمها في دفع رواتب المرشدين، وغيرها من النفقات الإدارية، وتعويض مصر عن النفقات التي قد تتكبدها في تشغيل القناة؛ فاستقالة المرشدين مسألة مقلقة، ولن تسمح واشنطن لسفنها بالمرور عبر القناة "إذا ما حاولت القاهرة وضع مرشدين سوفييت عليها، وتعليمات وزارة الخزانة للسفن الأمريكية أن تدفع الرسوم للجمعية الجديدة وليس لسلطات المصرية(٨٠) .

وعندما تساءل" أرنولد هيني" عن كيفية عمل جمعية المنتفعين، وهل سيكون ذلك عبر الأراضي المصرية؟، فأكد "دالاس" أن المشروع ما زال في طور الإعداد، والمملكة المتحدة قَدْ تُركّزُ سفينتان بحريتان أو زورقين في بداية ونهاية القناة للتعامل مع حركة المرور والمرشدين، وفي حال رفض مصر السماح للمرشدين العمل من الأراضي المصرية، فإنه يحق لبريطانيا بموجب معاهدة ١٩٥٤م استخدام قاعدة للسفن في بورسعيد وعدن، ولذلك إذا فشل هذا المخطط، من المرجح أن يكون نتيجة لإعاقة مصر مرور السفن عبر القناة، وفى هذه الحالة يمكن رفع الأمر إلى مجلس الأمن، على أساس أنها خالفت معاهدة عام ١٨٨٨م، غير أن دالاس أكد أنه إذا حدث مثل هذا التوقف "فنحن لن نَشْقَّ طريقنا عبر القناة بالقوة"، وأن بلاده ستغير مسار ناقلاتها إلى رأس الرجاء(٨١).

وتطرق الحديث إلى الموقف البريطاني من جمعية المنتفعين؛ وكيف ستعرض من قبل إيدن على البرلمان البريطاني؟، فأكد دالاس أنه إذا ما تم تفسيرها على أنها إجراء عقابي ضد مصر،

(79) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, L.B.P./Vol. 37, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1654, Secret. Immediate., Washington, September 12th, 1956, p. 93.

(80) Loc Cit .

(81) Loc Cit.

فمن المؤكد فشلها، أما إذا قدمت بوصفها محاولة لتحقيق الحل العملي لازمة القناة، مع ترك الباب مفتوحا لمفاوضات أوسع نطاقًا، فإنها قد تنجح، وأشار إلى أنه يمكن للندن وباريس عرض الأزمة على مجلس الأمن حيث يمكن إجبار مصر على توقيع معاهدة جديدة، وإذا ما رفضت؛ فيعد ذلك عملاً من أعمال العدوان وفقًا لأحكام الميثاق، غير أنهما أجلتا ذلك، واكتفتا بتقديم مذكرة إلى الأمين العام للفت الانتباه إلى الاستيلاء غير المشروع على القناة من قبل مصر، والإبلاغ عن فشل مؤتمر لندن، مما يشكل خطرًا على السلام والأمن(٨٢).

وعندما سأل "أرنولد هيني" عن موقف دول الشرق الأوسط –خاصة العرب وإسرائيل– من وجهة نظر دالاس؛ فأكد الأخير أنه بالنسبة إلى موقف العراق والمملكة العربية السعودية فهناك "قلق عظيم من نشاطاتِ ناصر؛ ولكن القيادة في تلك الدول غير راغبة في معاداته علنًا، ويعتقدون في خسارته"، أما سوريا فهى الحليف المصري الأول، ومن المؤكد قطعها لخطوط إمدادات النفط إذا ما استخدمت القوة ضد ناصر، ولكنها لن تفعل ذلك إذا ما تحولت الناقلات إلى طريق رأس الرجاء، أما إسرائيل؛ فهناك دلائل تشير إلى أنها قد تستغل الموقف لوضع نهاية خاصة بها(٨٣).

وفى نهاية اللقاء أشار أرنولد هيني إلى أن الاتحاد السوفيتي المستفيد الأول لما وقع للغرب من حرج في الشرق الأوسط، وقد وافق دالاس على هذا الرأى دون التطرق إلى التفاصيل؛ ولذلك أكد هيني لأوتاوا أنه لم يتمكن من استكشاف هذه المسألة بوضوح، وأن انطباعه بأن كثيرًا مما يجري فى فكر واشنطن وعقلها، يهدف إلى جذب عبد الناصر بعيدًا عن الاتحاد السوفيتي، وأيا كانت الطريقة التي يمكن أن يتم بها تطبيق جمعية المنتفعين فهى تهدف في النهاية للحد من المكاسب السوفيتية(٨٤).

وفى ١٢ سبتمبر ١٩٥٦م أعلن أنتوني إيدن –في مجلس العموم البريطاني– في خطاب استفزازي عن تأسيس جمعية المنتفعين، وقد طلبت لندن دعم أوتاوا لتلك الجمعية؛ فشكلت لجنة في الخارجية الكندية لدراسة الموقف(٨٥)، وعرضت

(82) Loc Cit.

(83) Loc Cit.

(84) Loc Cit.

(٨٥) جاء في تقرير الخارجية الكندية: أنه بعد فشل بعثة مينزيس، حاولت المملكة المتحدة وفرنسا إحالة النزاع إلى مجلس الأمن، غير أن الولايات المتحدة عارضت ذلك لأنها لن تدعم موقفهما لإقناع مجلس الأمن بإقْرار استخدامِ القوة، ولتجنب مناقشة الموضوع في الجمعية العامة –في وقت لاحق– إذا ما أثير الموضوع من قبل مصر أو أية دولة أخري. وفي ظل تلك الظروف، اقترح دالاس إنشاء جمعية المنتفعين كترتيب مؤقتًا، وقد تبني أنتوني إيدن تلك الخطة، وأعلنها في خطاب استفزازي في البرلمان البريطاني، ومن المتوقع رفض تلك الجمعية من قبل الدول الثمانية عشر، وفى النهاية اقترحت الخارجية الكندية الرد على الطلب البريطاني بأن الموضوع قيد الدراسة، وفى انتظار مزيد من المعلومات عن آراء المستخدمين الرئيسين، وفي ظل هذه الظروف، سيكون من السابق لأوانه التعليق

D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, PCO,

نتيجة تلك الدراسة على مجلس الوزراء في ١٣ سبتمبر، وقد انتهت مناقشات المجلس لها إلى أن الإعلانِ عن تأييد أوتاوا للجمعية لن يؤدي إلا إلى تخمينات غير مرغوب فيه حول الموقف الكندي؛ فمن الواضح أن جمعية المنتفعين ستؤدي إلى انقسام خطير في العالم الغربي، وفي تلك الظروف، سيكون من المرغوب فيه الإعلان بأن الموضوع قيد الدراسة، ولذلك صدر بيان عن مكتب رئيس الوزراء في ١٣ سبتمبر ١٩٥٦م جاء فيه: "بأن الحكومة الكندية ليست في وضع يمكنها من التعليق على الأمر في الوقت الحالي؛ ولكن يجري حاليًا دراسة تلك المسألة بعناية"(٨٦).

وفي ١٤ سبتمبر ١٩٥٦م عقد اجتماع غير رسمي داخل الخارجية الفرنسية لمناقشة أزمة السويس حضره لستر بيرسون وجان ديسي Jean Désy(٨٧) السفير الكندى، ولانج Lange -وزير خارجية النرويج- ومارتينو الايطالي، وويوهان ويليم بيين Johan Willem Beyen الهولندي، وبيرجي- الأمين العام لوزارة الخارجية التركي- لدراسة ومناقشة جمعية المنتفعين، وكان من الواضح أن الجميع أخذ على حين غرة، وأعربوا عن استيائهم من فجائية هذه الخطوة وعدم التشاور معهم، وكان أشدهم غضبا إيطاليا والنرويج، وعقب ذلك الاجتماع التقى بيرسون بهم كلا على حدة.

وخلال لقاء بيرسون مع بيرجى أكد الأخير قلق تركيا بشأن تأثير الجمعية الجديدة على الرأي العام الآسيوي، وصعوبة الحفاظ على إيران وباكستان في مجموعة الدول الثمانية عشر، كما أكد على أن بلاده سوف تذهب جنبا إلى جنب مع اقتراح لندن وتبذل قصارى جهدها لإقناع باكستان وإيران بذلك(٨٨).

أما عن الحديث بين لستر بيرسون ويوهان ويليم بيين الهولندي فقد شكك الأخير حول الطابع العملي للمقترح الجديد، وعدم القدرة على تطبيقه دون استخدام القوة والاصطدام وجها لوجه مع

Extract from Cabinet Conclusions, Secret, Ottawa, September 13th, 1956, p. 94.

(86) Loc Cit.

(٨٧) جان ديسي Jean Désy : (٨ يناير ١٨٩٣ – ١٩ ديسمبر ١٩٦٠) دبلوماسي كندي، ولد في مونتريال، كيبيك، درس القانون في جامعتي لافال والسوربون في باريس (١٩١٩ – ١٩٢٥) ، درس التاريخ والقانون في جامعة مونتريال، تم تعيينه وكيل لوزارة الخارجية ، في عام ١٩٢٥ ليتولي منصب مستشار الخدمة الخارجية وعمل مع عديد من الوفود في الخارج، وفي يناير ١٩٣٩ تم تعيينه كأول سفير كندي في بلجيكا وهولندا، وكان المبعوث الأول للبرازيل في يونيو ١٩٤١. وفي سبتمبر ١٩٤٧ تم تعيينه كأول وزير لكندا فى إيطاليا. وأنهى ديسي حياته المهنية في باريس سفيرا لكندا خلال الفترة (١٩٥٤–١٩٥٧).

https://en.wikipedia.org/wiki/Jean_D%C3%A9sy

(88) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2,Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, L.B.P./Vol. 37, Embassy in France, to Secretary of State for External Affairs, Telegram 650, Secret. Most Immediate, Paris, September 14th, 1956, p. 95.

مصر، أما مارتينو الايطالي فأكد لبيرسون انزعاج حكومته الشديد إزاء التطورات، وأنها لا تجد أي سند قانوني أو أساس سياسي سليم لهذا الاقتراح، وأنه على يقين من رفض روما الانضمام إلى جمعية المنتفعين، أو حتى الإعلان عن دعمها له دون دراسة متأنية جدا.

وأكد لانج Lange –وزير خارجية النرويج– على نفس وجهة النظر وتلقيه توجيهات من رئيس وزرائه للعودة إلى النرويج خلال عطلة نهاية الأسبوع لمناقشة المسألة مع مجلس الوزراء، وأنه التقي برئيس الوزراء الفرنسي جي موليه Guy Mollet–فى اليوم السابق، الذى أكد بأن دالاس يفكر بشكل "طفولى"، وأن باريس مثل بريطانيا تري أنه لا مفر من استخدام القوة وإن كانت الملاذ الأخير، وأنه حصل على انطباع –من موليه– بأن السبب الرئيسي للتشدد الفرنسي في هذه المسألة ليس فقط ضرورة فرض الرقابة الدولية على قناة السويس –على الرغم من أهميتها الكبيرة–، "ولكن أيضًا للرغبة في إلحاق هزيمة بناصر تؤدي إلى اختفائه، وتحرر الحكام العرب من سيطرة القيادة المصرية غير الرشيدة، وأن فرنسا لن تتوان عن إرسال سفينة حربية عبر القناة مع كل سفينة تجارية إذا ما حاولت القاهرة عرقلة المرور"[٨٩].

وفي تقريره إلى رئيس الوزراء أشار لستر بيرسون بأنه يتفق مع الجميع أنه في حالة الرفض المتوقع من ناصر؛ فالجمعية الجديدة لا يمكن وضعها موضع التنفيذ دون حدوث نوع من أنواع الصدام، وأنه لا يرتاح كثيرًا لتطورات يوم ١٢ سبتمبر ١٩٥٦م –طريقة إعلان إيدن المستفزة عن جمعية المنتفعين فى البرلمان البريطاني–، كما أعرب بيرسون عن دهشته لتفاؤل دالاس بأن الاقتراح الجديد – أفضل ما يمكن التوصل إليه– قد يقنع ناصر بالتعاون، على الأقل في استمرار حركة المرور، كما أنه لا يتفق مع دالاس في تأجيل عرض المشكلة على مجلس الأمن، وأن الخطر الحقيقي يتمثل في حدوث اختلاف واضح بين واشنطن وكل من لندن وباريس حول الغرض من الاقتراح الجديد[٩٠].

وعلى الرغم من وجود لستر بيرسون – وزير الخارجية الكندي – فى باريس إلا إنه رفض حضور مناقشات أزمة السويس في اجتماع اتحاد أوروبا الغربية WEU الذى عقد بمدينة لندن في ١٥ سبتمبر ١٩٥٦م لمناقشة تلك الأزمة، حيث أكد أنه يجب ألا يكون هناك أي ارتباط سياسي لكندا بأي شكل من الأشكال الخاصة بتطورات السويس الجديدة، حتى إذا ما وجهت دعوة رسميًا لأوتاوا لحضور مؤتمر حولها، وقبلته، فعليها معرفة المزيد من المعلومات حول اقتراح جمعية المنتفعين، وعلى أساس تلك المعرفة، يمكنها التشاور رسميا مع بريطانيا وغيرها، ومن المتوقع أن يطلب –في وقت لاحق– انضمام كندا إلى تلك الجمعية، وقد تعتقد لندن وباريس أن دعم أوتاوا

(89) Loc Cit.

(90) Loc. Cit.

لهما وللجمعية الجديدة أمرًا مفروغًا منه، ولذلك يجب الحذر في هذه الفترة الانتقالية[٩١].

وعقب اجتماع اتحاد أوروبا الغربية فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦م التقى "سلوين لويد بنورمان روبرتسون" وطلب الأول حضور" بيرسون" إلى لندن خلال يومى (١٩ ، ٢٠) سبتمبر ١٩٥٦م، لحضور مؤتمر لندن الثاني؛ غير أن الوزير رفض مغادرة باريس لمثل هذا الغرض الغامض، وأشار في تقريره إلى رئيس الوزراء الكندي بأن روبرتسون يمكنه الحصول على المعلومات اللازمة ومتابعة تطورات الموقف، لأن وجوده في لندن قد يساء تفسيره، ولكن إذا وجهت دعوة رسمية لأوتاوا لحضور المؤتمر، فأنه يجب دراستها بشكل جيد من قبل الحكومة، وفي حال قبولها؛ يجب التأكيد أن ذلك لا يعني العضوية التلقائية في رابطة المنتفعين؛ بخاصة مع معرفة أوتاوا بقلق إيطاليا والدول الإسكندنافية وشكوكها فيها من الناحية العملية، ... وما زلت أري أنه من الأفضل عرض الأمر على مجلس الأمن، ولن أفاجأ إذا ما رفض هذا المسار؛ فاقتراح دالاس المريب لا يمكن تطبيقه دون وجود شكل من أشكال التعاون المصري"[٩٢].

حاولت مصر التصدي للمخطط الغربي الخاص بلجنة المنتفعين؛ فقدمت مذكرة إلى مجلس الأمن في ١٧ سبتمبر ١٩٥٦م قالت فيها أن هيئة المنتفعين تتعارض مع كرامة مصر وحقوق سيادتها، وتعدها انتهاكا خطيرا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م، ولميثاق الأمم المتحدة، وأن الهدف من إنشائها إقامة منظمة تخول لنفسها سلطات داخل أراضي دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة، وأن هذا التهديد ليس فقط تهديدا لحرية الملاحة؛ وإنما أيضا تهديدًا للسلام والأمن الدوليين، ودللت مصر على حسن إدارتها للقناة بزيادة حركة المرور منذ تأميم قناة السويس[٩٣]، واقترحت المذكرة أيضا تأليف هيئة مفاوضة من ممثلين لمصر وثماني دول من مستخدمي القناة يتم اختيارها بطريقة دبلوماسية، وقد حصلت مصر حتى ١٨ سبتمبر ١٩٥٦على موافقة إحدى وعشرين دولة على مقترحها[٩٤].

عقد مؤتمر لندن الثاني –(١٩– ٢١) سبتمبر ١٩٥٦م– وسط أجواء من الفتور نتيجة النجاح الذي حققته مصر في إدارة القناة، حيث اجتمع ممثلو حكومات الدول الثمانية عشر للنظر في مشكلة السويس في ضوء تقرير اللجنة الخماسية والتطورات اللاحقة، وكان البند الرئيسي هو مناقشة اقتراح إنشاء جمعية المنتفعين، وتأجل البت في الموضوع[٩٥] لمؤتمر ثالث[٩٦]، وفى

(91) Ibid, Delegation to North Atlantic Council to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1520, Secret. Immediate, Paris, September 17th, 1956, p. 96.

(92) Loc Cit.

(٩٣) لطيفة سالم: أزمة السويس (١٩٥٤– ١٩٥٧)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٩٧.

(٩٤) الأهرام: عدد ٢٥٤٩٠، ١٨ سبتمبر ١٩٥٦

(٩٥) أعرب معظم مندوبي الدول الثمانية عشر عن مخاوفهم حول الطابع العملي للخطة، وأشاروا إلى أنهم يفضلون عرض المسألة مباشرة على الأمم المتحدة؛ ومع ذلك، فقد ظهر دعم كبير للجمعيةِ المُقتَرَحةِ في نهاية الاجتماع ووضع إعلانا ينص على

البيان الختامي للمؤتمر أشارت المملكة المتحدة وفرنسا أنهما أبلغتا مجلس الأمن في ١٢ سبتمبر ١٩٥٦ بالوضع في السويس، وفى ٢٣ سبتمبر –بعد يومين من اختتام الاجتماع–، قررت المملكة المتحدة وفرنسا دعوة مجلس الأمن للانعقاد في ٢٦ سبتمبر للنظر في البند التالي: "بحث الوضع الناجم عن قيام الحكومة المصرية من جانب واحد بوضع حد لنظام التشغيل الدولي لقناة السويس وفقًا لاتفاقية عام ١٨٨٨"، وفى وقت لاحق قدمت الحكومة المصرية إلى رئيس مجلس الأمن احتجاجًا رسميا حول تصرفات "بعض الدول، خاصة المملكة المتحدة وفرنسا، في خلافِ السويس". وأعربت بريطانيا وفرنسا عن أملهما بأن اجتماع ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦م سيكون إجرائي بحت، وأن المناقشة الموضوعية للقضية لن تتم قبل الثاني من أكتوبر، وهو توقيت لاحق لموعد إنشاء جمعية المنتفعين(٩٧).

رابعًا كندا والمحادثاتِ الأنجلو هندية:–

فى إطار اهتمام كندا بقضية تأميم قناة السويس وتأثيرها على بريطانيا ودول الكومنولث فقد حرصت على التواصل مع الهند للاطلاع على آخر التطورات، ويعود ذلك لعلاقات الأخيرة الخاصة بمصر وكذا تأثير القناة عليها، حيث أرسل نهرو وزير الدولة كريشنا مينون فى مهمة جديدة إلى القاهرة ولندن، وكان الهدف من تلك المهمة تحسين المناخ السياسي وسد الفجوة بين الطرفين المتنازعين، حيث وصل مينون إلى القاهرة في ١٧ سبتمبر ١٩٥٦، وأعلنت السفارة الْهِنْدية بالقاهرة أن سفير الْهِنْد في بريطانيا زار جون دَلاس وتباحث معه لإقناعه بوجهة النظر المصرية(٩٨).

إنشاء مؤسستِها، وأن الهدف منها "تسهيل أي خطوات قد تؤدي إلى حل نهائي أو مؤقت لمشكلة قناة السويس، وإلى مزيد من التعاون بين الحكومات، والسعي بالتعاون مع السلطات المصرية المختصة، في انتظار التوصل إلى حل للقضايا الكبرى، والتعامل مع المشاكل التي قد تنشأ فيما لو تعطلت أو توقفت حركة المرور عبر القناة. كما تم الاتفاق على أن الجمعية يجب أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن، وأتيحت فرصة للمندوبين العودة إلى حكوماتهم للتشاور معهم، على أن ينعقد المؤتمر الثالث في لندن في الأول من أكتوبر.

D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/8508-40, Extract from Weekly Divisional Notes, NO.37, Secret, Ottawa, September 24th, 1956, Part A, The Middle East, The Second Suez Conference and Related Developments in the Canal Dispute, p. 97.

(96) Aldrich, W. Winthrop: The Suez Crisis A Footnote To History, Foreign Affairs, April 1976, Vol. 45, No.3, p. 545.

(97) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization OF The Suez Canal, DEA/8508-40, Extract from Weekly Divisional Notes, NO.37, Secret, Ottawa, September 24th, 1956, Part A, the Middle East, the Second Suez Conference and Related Developments in the Canal Dispute, p. 97.

(٩٨) صوت الهِنْد: عدد ١٤٥، الثلاثاء ١٨ سبتمبر ١٩٥٦م، ص ١.

وأجرى كريشنا مينون فى القاهرة محادثات مع ناصر ومحمود فوزي وأحمد الشقيري – الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية آنذاك–، وأكد أنه جاء للقاهرة لمعرفة وجهة النظر المصرية ونقلها إلى الدول الغربية[٩٩]، واجتمع مينون أيضًا مع سفراء روسيا والصين في القاهرة[١٠٠]، وحاول إقناع ناصر باعتماد موقف أكثر توازنًا لأن نهرو يعتقد أن الهدف الرئيسي لبريطانيا هو الإطاحة به؛ ويبدو أن مينون نجح في مهمته في القاهرة، وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦م، وصل إلى لندن لاستكمال الجزء الثاني من مهمته، ولدى وصوله، أشاد بأجواء السلام التي سادت القاهرة، وقال إن الغرض من زيارته هو "التحدث إلى أصدقائه البريطانيين بغية حل الأزمة سلميًا"[١٠١].

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦م التقى نورمان روبرتسون –المفوض السامي الكندي في لندن– مع كريشنا مينون، حيث أكد الأخير إجرائه محادثات سرية مع إيدن ولويد بشأن أزمة السويس، وقال أنه ورئيس وزرائه اعتقدا أنهما ربما في موقف يمكنهما من صياغة أساس للتفاوض يكون مقبولًا من كلا الجانبين، وهى تطوير للمقترحات الهندية التي طرحت في مؤتمر لندن الأول، حيث كان نهرو مستعدًا لحث ناصر على قبول ما يطمئن إلى موافقة بريطانيا عليه، وأن إيدن أعرب عن تقديره لموقف الحكومة الهندية في هذه المسألة، ويتفهم موقفها، ويرحب بجهودها للمساعدة في إيجاد حل سلمي[١٠٢].

وعندما سأل روبرتسون عن سبب سفر إيدن إلى باريس أعرب كريشنا مينون عن اعتقاده "أن الهدف الرئيسي لمحادثات إيدن في باريس قد تكون لإقناع فرنسا بالتفكير في إمكانية التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، وقد يناقش إيدن فكرة التفاوض في سياق مجلس الأمن"، وأكد مينون على أن المحادثات الأنجلو–هندية ستبقى سرية تمامًا، وأن فرصة نجاح هذه المبادرة الهندية نحو ٥٠%، وأنه سيتجه إلى نيودلهى عبر بيروت في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦م، وأنه سيطلعه على

(٩٩) الجمهورية: عدد ١٠٠٢، الثلاثاء ١٨ سبتمبر ١٩٥٦م، ص ١.

(١٠٠) اجتمع مِيْنُون مع سفير روسيا بالقاهرة كِيسِيليف Kiselev في ٢١ سبتمبر ١٩٥٦م، وتباحث معه في العرض الروسي الذي دعا إلى إقامة مؤتمر في جنيف يجمع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مع روسيا والْهِنْد ومصر لبحث مسألة القناة، وشرح مِيْنُون للسفير الروسي مشروعية المطالب المصرية، وأن المشروع الْهِنْدي أفضل الحلول لإنهاء الأزمة، وفي اليوم نفسه قابل مِيْنُون السفير الصيني، وشرح أهمية المطالب المصرية، وأظهر له ضرورتها لاستمرار القناة. الأهرام: عدد ٢٥٤٩٣، السبت ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦م، ص٦.

(١٠١) محمود فوزى : فارس الدبلوماسية، ص .

(102) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization of The Suez Canal, DEA/50372-40, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, Secret, Ottawa, September 27th, 1956, p. 100.

رسالة إيدن المرسلة إلى نهرو في ضوء محادثاته الأخيرة في باريس(١٠٣).

وقد أشار نورمان روبرتسون إلى أن سلوين لويد يستعد لعرض قضية القناة علي مجلس الأمن فى ٤ أكتوبر ١٩٥٦م، فأشار كريشنا إلى إمكانية تأجيل الاجتماع لبضعة أيام إذا ما طلبت لندن ذلك، أو أن الاجتماع يحتاج إلى فحص الأسس القانونية لعملية التأميم بموجب القانون الدولي، وأعرب عن أمله أن توفر مناقشات الأمم المتحدة الوقت لإجراء محادثات دبلوماسية أكثر جدّيةٍ من أى مكان آخر(١٠٤).

وعندما تطرق "نورمان روبرتسون" لموقف الولايات المتحدة –والذي لم يتم إخبارها عن المحادثاتِ الأنجلو هندية– قال كريشنا أنه عندما أثار المسألة في وايت هول، وأشار إلى ذهابه إلى واشنطن لشرح الدور الهندي الجديد، اظهر إيدن عقلًا متفتحًا، بينما عارض سلوين لويد ذلك بشدة، وأشار إلى أنه إذا ما سارت الأمور بشكل معقول، يمكن الإعلان "أنه من خلال المساعي الهندية الحميدة، تم التوصل إلى اتفاق سري بين لندن والقاهرة، على أسس مقبول للتفاوض لكلا الطرفين، ويمكن استكمال المفاوضات الدبلوماسية تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة.

(103) Ibid, L.B.P./Vol. 37, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1328, Top Secret and Personal, Immediate, London, September 27th, 1956, p. 101.

(104) Loc Cit.

وفى تحليله للموقف أكد نورمان روبرتسون في تقريره إلى وزير الخارجية الكندية "يبدو أن كريشنا عازم على تقليص دور الأمم المتحدة، وأنه سعيد من حساسية لندن لفكرة لجنة المساعي الحميدة، ومن الواضح أنه غيور تجاه أي دور قد يلعبه داج همرشولد Dag Hammarskjold– السكرتير العام للأمم المتحدة– في إيجاد أية تسوية، كما أشارَ إلى تردّدِ مصر الشديد للعب الأمم المتحدة دورًا بارزًا في النظام المستقبلي المحتمل للقناة(١٠٥) .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٦م التقى نورمان روبرتسون –المفوض السامي الكندي في لندن– بسلوين لويد، وتساءل الأول كيف يمكن تفسير بيان باريس(١٠٦) فى ضوء المحادثات الانجلو هندية، وقد استاء لويد بشدة لمعرفته بمحادثاته مع كريشنا؛ فأشار نورمان أنه قد يساعد فى ذلك،

(105) Loc. Cit.

(١٠٦) جاء فى بيان إيدن "جرت لنا خلال هذين اليومين محادثات مهمة وصعبة للغاية، رسمنا خلالها سياسة فرنسية إنجليزية مشتركة تتناول كثيرًا من النقاط، واتفقنا بصورة خاصة، على القيام بعمل موحد فى الأمم المتحدة خلال المناقشات المقبلة...، وهذا العمل المستند إلى القوة، والذى قام به عبد الناصر، لم يعرض مصالح عدد من الشعوب الاقتصادية إلى الخطر فحسب، بل شكل أيضًا اعتداء على تقاليد احترام المعاهدات....، وقد كان لنا درس قبل الحرب العالمية فى هذا الموضوع، وها نحن اليوم نتلقي درسًا آخر، ومن واجبنا نحن والفرنسيين أن نعمل معًا، لإيجاد حل عادل للمشاكل القائمة". إيدن: مذكرات انتوني إيدن، ترجمة خيري حماد، جـ٢، ص ٣٣٥.

وأكد كتمان أوتاوا للأمر، كان الحديث قصير ومضطرب، تطرق خلاله روبرتسون إلى حقيقة التفكير الأنجلو–فرنسي بشأن الإجراءات في مجلس الأمن، فأشار لويد إلى أن لندن قد تطلب –على مضض– تأجيل الاجتماع لمدة ثلاثة أو أربعة أيام، ليتناسب الأمر مع الجدول الزمني لكريشنا مينون(١٠٧).

وتطرق الحديث بين "نورمان ولويد" حول الأسس المقترحة للتفاوض فأشار الأخير أنه أعطى مينون قائمة بالنقاط؛ التي –من وجهة نظر المملكة المتحدة– يجب أن تنص عليها أي تسوية مقبولة لنزاع القناة منها: إعادة النظر في اتفاقية عام ١٨٨٨، وإعطاء تأكيدات ضدّ التمييز في فرض الرسوم، والتحكيم لتعويض شركة القناة ومساهميها، وتوفير نوع من الإشراف الدولي على تشغيل الممر المائي، وتوفير نوع من التشاور والموافقة على خطط تطوير القناة الدولية.

وأشار "روبرتسون" فى تقريره إلى الخارجية إلي أن أسس تلك المصالحة المقترحة يبدو أنها صيغت من قبل مينون تطويرًا للمقترحات الهندية الأصلية، وأن لويد لم يكن سعيدًا لاضطراره إلى استخدام مينون كوسيط، ويخشي حدوث اختلاف بين ما قد يقوله في القاهرة مع ما قد يقوله في لندن، وأن لويد أكد له "رغبته في سحق المصريين، ولكن ما يمنعه من ذلك موقف دول الكومنولثِ الرافض لاستخدم القوة، وبالتالي فإنه يقبل على مضض استكشاف إمكانياتِ التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض"، وقد لاحظ روبرتسون أن الكلام كان باختصار لوجود السفير الإسرائيلي في حجرة الانتظار(١٠٨).

وفى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦ التقي نورمان روبرتسون –المفوض السامي الكندي في لندن– مع كريشنا مينون –وهو في طريقه إلى المطار– ، حيث أكد للإدارة الكندية تفاؤله حول الطريقة التي تسير بها الأمور، وأن العرض الهندي يهدف إلى قبول بريطانيا وفرنسا ومصر الدخول في مفوضات مباشرة. وعندما أشار روبرتسون إلى أن الولايات المتحدة ليست طرفًا في تلك المفاوضات، ألمح مينون "حتى يتم استبعاد الاتحاد السوفيتي عنها"، ويعتقد مينون أن ناصر تحت قدر من الضغط قد يوافق على إيجاد تسوية في وقت قريب جدًا، وأنه راضٍ عن محادثاته مع إيدن ولويد، وأنهما أدركا العواقب المحتملة لطرقِ العمل الأخرى المقترحة، ويعتقد أن لندن نجحت في

(107) D.C.E.R.: Vol. 22 , Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, 102., L.B.P./Vol. 37, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1338, Top Secret And Personal. Most Immediate, London, September 28th, 1956, following for the Minister only repeat only from Robertson, p. 102.

(108) Loc Cit.

إقناع فرنسا بقبول فكرة البحث عن حل عن طريق التفاوض(١٠٩).

وفى تقريره أشار روبرتسون إلىَ شْكُّه في إمكانية إقناع الطرفين بتُحقيّقَ سلام مشرفِ، حيث أكد إيدن مرارا وتكرارا أن لندن لن تتسامح مع الوضع الذي يترك القناة "تخضع للسيطرة الكاملة لرجل واحد وأمة واحدة"، وناصر يرفض الرقابة الدولية، كما أشار في الوقت نفسه إلى أنه مستعد للتفاوض لإعادة النظر في اتفاقية عام ١٨٨٨م التي من شأنها توفير ضمانات ضد التمييز في الرسوم وعمليات المرور عبر القناة". وأشار روبرتسون أنه في ضوء محادثاته التي أجرها مع مينون ولويد، "يري أن على أوتاوا ألا تقدم المشورة في هذه المرحلة؛ فهناك تقارير صحفية حول عقد صفقة قمح بين مصر وكندا"(١١٠).

وقد بعث لستر بيرسون –وزير الخارجية– مذكرة إلى نورمان روبرتسون –المفوض السامي الكندي بلندن فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦م جاء فيها أن أفكار كريشنا مينون تبدو بناءة جدًا، ولكن يجب أن تؤخذ بحذر، خاصة وأن سلوين لويد يعرف أن مينون على اتصال مع أوتاوا، وأتفق رأى الوزير مع نورمان بأن هذه ليست اللحظة المناسبة للتدخل الكندي وتقديم المشورة، ويبدو أن موقف أوتاوا في مفاوضات القمح مع القاهرة قد تمت المبالغة في تفسيرها من قبل لندن؛ فليس لدي كندا علم ولا دلائل بفرض أية عقوبات اقتصادية علي مصر، "وبالتأكيد ليس من المتوقع إخضاع تجارتنا على افتراض أن هذا قد يحدث"، وبالاضافة إلى ذلك، فقد وصل مصر القمح الأمريكي عبر سويسرا، كما أن أستراليا أيضًا كانت تتفاوض معها على عدد من شحنات القمح(١١١).

وهكذا استمرت محادثات مينون حتى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦م، وبعد ذلك غادر إلى بيروت والتقى بيوار جونغ هناك لاطلاعه على نتائج محادثات لندن، لإحالتها فى رسالة إلى ناصر، وبعد فترة وجيزة، توجه مينون إلى نيودلهي لتقديم تقريره إلى نهرو، حيث التقى بمصطفى كامل الذي رأى المزيد من التفاؤل، وقال مينون أن خطر الحرب غير محتمل وأن الطريق إلى حل

(109) Ibid, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1339, Top Secret and Personal. Immediate, London, September 29th, 1956, p. 103.

(110) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, L.B.P./Vol. 37, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1339, Top Secret and Personal. Immediate, London, September 29th, 1956, p. 103.

(111) Ibid, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram M-1240, Ottawa, September 29th, 1956, p. 104.

سلمى أصبح السبيل الوحيد لحل المشكلة، وذكَّر كامل بأن مقترحات الهند المقدمة في مؤتمر لندن الأول قد تمثل أساسًا معقولًا لإجراء المفاوضات.

– خامساً كندا وعرض القضية على مجلس الأمن:–

انتقلت الأزمة إلى الأمم المتحدة عندما طلبت بريطانيا وفرنسا عقد جلسة لمجلس الأمن في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦م لبحث الموقف الذي خلقته الحكومة المصرية بعملها الفردي بإنهاء النظام الدولي لإدارة قناة السويس الذي أكدته وأكملته اتفاقية عام ١٨٨٨م، ولقد كانت هناك شكوى مضادة من جانب القاهرة ضد الأعمال التي ترتكبها بريطانيا وفرنسا وتهديد السلم والأمن الدوليين، ولكنها لم تسع إلى دفع شكواها أمام المجلس قبل ذلك تماشيا مع السياسة التي اتبعت منذ إعلان التأميم، والتي تعتمد على الوقت لتمتص الثورة العنيفة التى قامت في دوائر الغرب ضد قرار مصر(١١٢).

كانت الخارجية الكندية قد طلبت من بعثتها الدائمة في الأمم المتحدة إرسال تقرير حول الموقف في حال عرض مشكلة تأميم قناة السويس على الهيئة الدولية؛ فبعث ماكاي Mackay [R.A.] –الممثل الكندي الدائم فى الأمم المتحدة– فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٦م إلى وزير الخارجية، يؤكد بأنه في ضوء التطورات الأخيرة ، ومع استمرار التهديد باستخدام القوة العسكرية من قبل بريطانيا وفرنسا، من الصعب نجاح القوى الغربية في الحصول على رد إيجابي مناسب مِنْ الكتلة الأفرو آسيوية عند عرض تلك القضية على الأمم المتحدة، وقد تنضم إليها أيضًا مجموعة دول أمريكا اللاتينية؛ حيث أظهر ناصر مرونة أكثر من خصومه في عملية التفاوض"، هذا "البطل الواقف ضد قوى الامبريالية البيضاء – رغم ضعفه– مستعد للتفاوض من أجل الحفاظ على شرف بلاده"(١١٣).

وأضاف ماكاي أن مناقشة قضية تأميم القناة في الأمم المتحدة، يعطي الفرصة للحكومات الغربية التوضيح مباشرة عن رأيها للكتلة الأفروآسيوية –على وجه الخصوص– ما هو الحق المهدّد بالضياع؟، وإعطاء تفسير دقيق له، ولذلك يجب علي الغرب وضع أهداف واضحة تتفق مع الحقائق السياسية الراهنة في آسيا وأفريقيا، بعيدا طرح خلال الأسابيع الأخيرة، ولذلك يجب توجيه الجهد الرئيسي نحو تحقيق إشراف دولي بدلا من السيطرة على القناة، وإذا طرح تشكيل مجلس دولي؛ فينبغي أن يكون بصفة استشارية بدلا من سلطة إدارية...، كما أن رفض ناصر التعاون مع جمعية المنتفعين من المرجح

(١١٢) صلاح بسيوني : المرجع السابق، ص ١٣٠.

(113) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50372-40, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 755, Secret. Important, Canadian Eyes Only, New York, September 25th, 1956, p. 99.

عدم قبوله ذريعة لإدانة مصر في الأمم المتحدة، حيث هناك استفزاز من الجانب الآخر، ولذلك قد تحاول القاهرة وأصدقاؤها المقربين –الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا– النقاش بسهولة لإدانة مضادة لبريطانيا وفرنسا، وفي هذه الظروف لن ينفع الغرب الأصوات السبعة الآمنة التي يعتمد عليها، خاصة وأن بريطانيا وفرنسا تعد أطرافً في النزاع ....، وقد يكون أحد الحلول المؤقتة تشكيل لجنة للمصالحة، تقدم تقريرها إلى المجلس، وقد يتم أيضًا وضع بعض الترتيبات المؤقتة لتشغيل القناة، مثل تشكيل لجنة من الكوادر الفنية من قبل الأمم المتحدة، واقتراحات من هذا النوع قد تكون مرفوضة بشدة من أولئك الذين يفكرون في حَلٍّ يعتمد على استخدام القوة، ولذلك يجب إعادة صياغة التفكير الغربي وضع تعديلات كبيرة عليه؛ "غير أنه حتى هذه اللحظة من الواضح أن لندن وباريس لا تسعيان إلى حل، بل عازمتان على إهانة ناصر" [١١٤].

وفى إطار استكشاف البعثة الكندية الدائمة في الأمم المتحدة لأبعاد الموقف التقي جيفري موراي Geoffrey Murray –المستشار السياسي الأول للبعثة – في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦م بعدد من رجالات السلك الدبلوماسي الغربي، ونتيجة لذلك تمكن من رسم صورة واضحة لما تأمل بريطانيا وفرنسا تحقيقه من خلال عرض مسألة السويس على مجلس الأمن، وفى تقريره إلى لستر بيرسون أشار إلى أن أهدافهما للأسف محدودة نوعا ما، ومن المرجح ألا تؤدي إلى حل عملي وفعال لمشكلة القناة؛ فخلال لقاء موراي مع كيبلKeeble –رئيس بعثة المملكة المتحدة– أكد الأخير أن الهدف المباشر هو إدراج البند في مجلس الأمن بالضبط كما هو مبين في الشكوى الأنجلو–فرنسية، والخاص "بالوضع الناجم عن قيام الحكومة المصرية من جانب واحد بوضع حد لنظام التشغيل الدولي لقناة السويس"[١١٥]؛ وأكد فورييه رويل-Fourier Ruelle من البعثة الفرنسية المعنى نفسه، وأشار إلى أن فرنسا لم تكن حريصة على عرض الموضوع على مجلس الأمن، ولكن المملكة المتحدة "لأسباب سياسية داخلية" أصرت على القيام بذلك[١١٦].

وأكد" هيل "الأسترالي Hill "لموراي" أن الاجتماعات المقبلة لمجلس الأمن ستكون بمثابة "جلسة تقريع" لمصر، وأنه مع ضرورة التوصل إلى حل من خلال آليات الأمم المتحدة، من الضروري أيضًا "معاقبة ناصر". وأشار إلى أن هناك خلافًا حادًا بين وزير الخارجية ورئيس الوزراء الاسترالي بشأن كيف ينبغي معالجة هذه المسألة في مجلس الأمن؟، حيث يريد مينزيس – رئيس الوزراء الأسترالي اتباع نهج متشدد، بينما يرغب كيسي – وزير الخارجية– التوصل إلى حل من خلال الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك فالبعثة

(114) Loc Cit.

(115) Loc Cit.

(116) Loc Cit.

الأسترالية في حيرة من أمرها، وليست متأكدة كيف ستتصرف في المجلس(١١٧).

والتقى جيفري موراي مع أحد أعضاء البعثة الأمريكية الذي أكد أن واشنطن ترفض التصرفات والتحركات البريطانية الفرنسية، وأن دالاس يود أن تكون المناقشة تصالحيه بهدف التوصل إلى حل من خلال الأمم المتحدة، وقد يسعي للتوصل إلى حل وسط لمسألةِ السويس، وأن موقف واشنطن له تأثير كبير على موقف الدول الأخرى، مثل: الصين وكوبا وبيرو، أما عن موقف الاتحاد السوفييتي فهو مسألة تكهنات، حيث تفترض بريطانيا وفرنسا واستراليا معارضة موسكو لمناقشة المذكرة الأنجلو الفرنسية ومحاولة تعديلها، ومن المتوقع أيضًا معارضتها لصدور أي قرار من شأنه تأييد موقف الدول الثمانية عشر(١١٨).

أما ماكاي فقد أكد في تقريره إلى لستر بيرسون أن بعثة المملكة المتحدة، تقود مناورة للفوز بدعم الأصوات السبعة فى مجلس الأمن، ومن المتوقع أن يتم النقاش الإجرائي في جلسة ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦م، وتتوقع باريس عقد اجتماع آخر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦م، وتأمل بريطانيا وفرنسا أن يبدأ النقاش حول المادة في الثاني من أكتوبر بحضور سلوين لويد وبينو، ومن المتوقع حضور محمود فوزي وغياب دالاس عن الجلسة(١١٩). وأيضًا من المتوقع طلب إسرائيل حضور الجلسة(١٢٠)، وتأمل البعثة البريطانية إقناع تل أبيب بعدم السعي لحضور الجلسة حتى لا تتعقد الإجراءات، حيث أبدت جميع الدول العربية عزمها على طلب عقد جلسة استماع إذا ما تمت الموافقة على الطلب الإسرائيلي، غير أن بريطانيا وفرنسا رفضتا توسيع المناقشات، فأُلغي طلب إسرائيل(١٢١).

وفى اليوم التالي لانعقاد مجلس الأمن – ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦م –أعدت الخارجية الكندية تقريرا

(117) Loc Cit.

(118) Loc Cit.

(119) Loc Cit.

(١٢٠) ما إن تحددت جلسة مجلس الأمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦م حتى سارعت إسرائيل بتقديم طلب للاشتراك فى المناقشة بدعوى مصلحتها فى حرية الملاحة فى قناة السويس، وقد ردت الدبلوماسية المصرية على هذه المناورة بالاتصالات مع السكرتير العام وأعضاء المجلس ومع مجموعة الدول العربية، وتقرر أنه إذا نظر المجلس فى طلب إسرائيل؛ فستطلب الدول العربية الاشتراك فى المناقشة؛ بل تعدى الرد على هذه المناورة الحدود العربية ليصل إلى الاتفاق على أن تطلب دول الكتلة الشرقية الاشتراك فى المناقشة، وبالطبع لم يكن من الممكن أن يقبل المجلس وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن يدخل فى مناقشات تستغرق أكثر من جلسة لبحث الموضوع، وكانت النتيجة إجماع الرأي على طرح هذا الطلب جانبًا وعدم بحثه. صلاح بسيوني : المرجع السابق، ص ١٣٧.

(121)D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, 99, DEA/50372-40, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 755, Secret, Important, Canadian Eyes Only, New York, September 25th, 1956, p. 99 .

حول الجلسة جاء فيه: "أن القضية تعرض على المجلس، ولن تشارك كندا في المناقشات، ولكن يجب صياغة موقفها الآن، فمن المتوقع صدور قرار من مجلس الأمن غير مقبول تمامًا من كلا الطرفين، تليها فترة من التفاوض، ثم إحالة الأمر إلى الجمعية العامة، وفي هذه الحالة تصبح العوامل المؤثرة في تأمين أغلبية الثلثين مهمة"، وأكد التقرير سعي البعثة الكندية في نيويورك لاقتراح تشكيل لجنة مصالحة مؤقتة من قبل مجلس الأمن، بوصفه إجراءً مؤقتًا لحين التوصل إلى تسوية دائمة، وبذلك يتم تنسيق الخدمات الفنية لتشغيل القناة تحت رعاية الأمم المتحدة، ويتطلب ذلك قبول جميع الأطراف المعنية للتفاوض، مما يجعل التدابير العسكرية والاقتصادية الأنجلو فرنسية ضد مصر –ربما– لا لزوم لها، وفي حال فشل تلك المفاوضات، سيكون وضع الدول الغربية أفضل، إذ لن تتهم بالتهديد باستخدام القوة ضد مصر، وهو الاتهام الذي يلفت الانتباه بعيدًا عن القضية الأساسية؛ وقد يؤدى ذلك في نهاية المطاف إلى كسب أغلبية الثلثين داخل الجمعية العامة، وهذا الهدف ينطوي على التضحية بالهدف الأساسي الخاص "بوضِعٍ ناصر في حجمه الحقيقي".

وفى ٤ أكتوبر ١٩٥٦م عقد مؤتمر لندن الثالث برئاسة سلوين لويد وحضور سفراء الدول الثمانية عشر التي أيدت مشروع دالاس، حيث انقسمت الأصوات؛ فرفضت أثيوبيا وباكستان واليابان الاشتراك في هيئة المنتفعين، وأعلنت ثلاث دول أخرى أنها ستأخذ رأي برلماناتها، بينما علقت ثلاث دول موافقتها على تحفظات، وبذلك انفض المؤتمر دون التوصل إلى حل(١٢٢).

وفي ٥ أكتوبر ١٩٥٦م اجتمع مجلس الأمن في نيويورك لبحث أزمة تأميم القناة، وبعد عدد من الاجتماعات العلنية والسرية تمكن مجلس الأمن في ١٣ أكتوبر ١٩٥٦م(١٢٣) من إقرار بعض المبادئ التي تصور أنها تصلح بوصفها إطارًا لتسوية النزاع بأسلوب المفاوضات الدبلوماسية بين مصر وكل من بريطانيا وفرنسا، وتحدد يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م موعدًا لبدء تلك المفاوضات في جنيف، وهو اليوم نفسه الذي بدأت فيه إسرائيل هجومها العسكري الواسع علي مصر، والذي أعقبه على الفور تدخل بريطانيا وفرنسا بقواتهما العسكرية التى ظلت الدولتان

(١٢٢) جورج حليم كيرلس: قناة السويس والقنوات البحرية العالمية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٠، ص ٩٢، ٩٣.

(١٢٣) في ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ م وافقت مصر على مبادئ ستة: تضمنت حرية المرور عبر القناة لجميع السفن دون تمييز، واحترام سيادة مصر على القناة، وعزل القناة عن سياسة جميع الدول، وتحديد الرسوم، مع تخصيص نصيب عادل من الرسوم لتحسين القناة، وفي حال حدوث نزاع بين شركة القناة والحكومة المصرية فيما يختص بدفع المبالغ المستحقة يتم تسويته أمام هيئة تحكيم، واعتراض الاتحاد السوفيتي على الشق الثاني من مشروع القرار الإنجليزي– الفرنسي الذي يشير إلى جمعية المنتفعين واقتراح الدول الثمانية عشر، وبدت في الأفق علامات التفاهم والوئام، لكن النية كانت مبيتة للعدوان. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٨ ، ملف ٧/٤/١ حـ٢، ٢٠ فبراير ١٩٥٧م.

تحشـدانهما منـذ أعلـن عبـد الناصـر قـرار التأميم[١٢٤] .

وخلال اجتماع مجلس الوزراء الكندي في ١٨ أكتوبر ١٩٥٦م أكد" لستر بيرسون "وزير الدولة للشئون الخارجية أن أزمة قناة السويس مالت للتهدئة، فالمملكة المتحدة وفرنسا تتفاوض مع مصر تحت رعاية الأمم المتحدة، ومع ذلك، فقد ازدادت حدة التوتر بين إسرائيل والعرب، وأصبح الوضع في الشرق الأوسط جد خطير، حيث أعلنت تل أبيب أن تصعيد حوادث الحدود الأردنية من شأنها أن يؤدي إلى انتقام كبير، وأنها لن تتعامل معه –بعد ذلك– على أنه نزاع على الحدود، كما أعلنت بريطانيا دعمها لقرار العراق الخاص بإرسال قواته إلى الأردن لحمايته؛ ولكن يبدو أن هذه الخطوة الطائشة، قد تضع لندن في موقف حرج للغاية؛ فبموجب معاهدتها مع الأردن فهى ملتزمة بمساعدتها في حال العدوان عليه[١٢٥].

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م التقى السفير الأمريكي في "أوتاوا" ليفينجستون ت. ميرتشانت[١٢٦] Livingston T. Merchant بوزير الخارجية الكندي لستر بيرسون بناءً على تعليمات من جون دالاس، لبحث سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، حيث أعرب ميرشانت عن قلق دالاس الشديد نتيجة نقص المعلومات المتاحة لدي واشنطن حول السياسة الشرق أوسطيةِ لبريطانيا[١٢٧]، خاصة فيما يتعلق بتوقيت تحديد تاريخ استئناف المحادثات حول قناة السويس، وهناك أيضًا قدرً كبيرَ من الشك في واشنطن حول النوايا البريطانيةِ فيما يتعلق باستعدادات الأردن لحماية نفسها ضد الهجوم المحتمل من قبل إسرائيل، ومن ثم طلب دالاس تدخل أوتاوا لمعرفة نوايا لندن حول تلك الموضوعات ونقل ذلك إلى واشنطن[١٢٨].

---

(١٢٤) إسماعيل صبري مقلد: الصراع الأمريكي السوفيتي، ذات السلاسل، ١٩٨٦، الكويت، ص ١٢٦.

(125) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, PCO, Extract from Cabinet Conclusions, Secret, Ottawa, October 18th, 1956, p. 105.

(١٢٦) كان ليفينجستون تالمادج ميرتشانت (٢٣ نوفمبر ١٩٠٣ – ١٥ مايو ١٩٧٦م) أحد رجال السياسة والدبلوماسية الأمريكية، وعمل سفيرًا للولايات المتحدة مرتين في كندا، وأصبح وكيلًا لوزارة الخارجية (١٩٥٩ – ١٩٦١م).

https://en.wikipedia.org/wiki/Livingston_T._Merchant

(١٢٧) تذكر مصادر عديدة أنه منذ منتصف أكتوبر ١٩٥٦م كانت الاتصالات والمشاورات قد توقفت بين واشنطن وحليفتيها الرئيسيتين بعد أن حذرتهما الحكومة الأمريكية من عاقبة استخدام القوة العسكرية ضد مصر، وهى التحذيرات التي عمدتا إلى تجاهلها خاصة وأنهما كانتا قد انتهيتا من وضع لمساتهما الأخيرة على خطة تدخلهما العسكرية لاحتلال منطقة القناة والوصول بالمواجهة إلى نهايتها. إسماعيل صبري مقلد: المرجع السابق، ص ١٢٧.

(128) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section A, Nationalization Of The Suez Canal, DEA/50134-40., DEA/50134-40, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner

وعلى أثر ذلك طلب لستر بيرسون –وزير الخارجية– من نورمان روبرتسون–المفوض السامي في لندن – فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م لقاء سلوين لويد لمعرفة المزيد من المعلومات حاول تطور الموقف، وكيف ستتعامل بريطانيا مع التهديدات الإسرائيلية للأردن؛ وأنه من الأفضل تمرير تلك المعلومات مباشرة إلى واشنطن عن طريق لندن، وطلب من روبرتسون أن يوضح لسلوين لويد حيرة دالاس، وأن أوتاوا قد تساعد فى رأب الصدع بين الخارجية البريطانية والخارجية الأمريكية(١٢٩).

وهكذا اتسعت شقة الخلاف بين وجهتي النظر البريطانية والأمريكية؛ حيث ظهر أن بريطانيا وفرنسا لجأتا إلى مجلس الأمن لتظهر للرأي العام العالمي أنهما قد استنفذتا كل الوسائل المتاحة بحيث لم يبق أمامهما سوي التدخل المسلح(١٣٠)، وتلاقت تلك الأهداف مع أهداف إسرائيل لشن العدوان على مصر(١٣١)؛ ففي حين كانت لندن وباريس تهدفان إلى القضاء علي نظام الحكم في مصر وإخضاعها للسيطرة السياسية والاقتصادية الغربية كانت تل أبيب تهدف إلى السيطرة على مضايق تيران المتحكمة في الطريق البحري إلى إيلات عبر خليج العقبة من ناحية، والوصول إلى قناة السويس من ناحية أخري، ومن المفارقات أنه كان اليوم الذي أتفق عليه لاستكمال المفاوضات(١٣٢)، حيث وقع الهجوم الإسرائيلي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م، وطبقا للخطة الموضوعة مسبقًا وجهت بريطانيا وفرنسا الإنذار المتفق عليه إلى الطرفين المتحاربين(١٣٣).

أصيبت "أوتاوا" بصدمة شديدة عقب العدوان الإسرائيلي على مصر وبعث لستر بيرسون –وزير الخارجية الكندية– فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م إلى واشنطن ليؤكد أن بلاده لم تكن تعلم شيء عن هذا الغزو، وأن المفوض السامي في لندن لم تكن لديه معلومات عن القرار الذي اتخذ من قبل

in United Kingdom, Telegram KK-86, Secret. Important, Ottawa, October 29th, 1956, p. 106.

(129) Loc Cit.

(١٣٠) احمد عبد الرحيم مصطفي: الولايات المتحدة والمشرق العربي، عدد ٤، عالم المعرفة، الكويت، أبريل ١٩٧٨، ص ١٢٠.

(١٣١) تضمن اتفاق سيفر السري الذي وقع بين المعتدين الثلاثة في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦م ما يلي: أن تقوم القوات الإسرائيلية بخلق حالة صراع مسلح على مشارف قناة السويس لتستغلها بريطانيا وفرنسا ذريعة للتدخل العسكري ضد مصر..، وتقوم بريطانيا وفرنسا بإصدار إنذارًا مشتركًا لكل من مصر وإسرائيل لوقف أعمال القتال والابتعاد عن القناة، مع قبول مصر احتلال منطقة القناة احتلالًا مؤقتًا بواسطة القوات الانجلو فرنسية لحماية الملاحة البحرية فيها. محمد عبد الرحمن البرج: المرجع السابق، ص ٣٣٥، ٣٣٦.

(١٣٢) كريم محمد خورشيد: الدكتور محمود فوزى فارس الدبلوماسية المصرية، سلسلة مصر النهضة، عدد ١١١، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة ، ٢٠١٨، ص ١٩١.

(١٣٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٨ أرشيف سري جديد، ملف ٧/٤/١ حـ٢، برقية الخارجية المصرية إلى وفدها الدائم بمجلس الأمن، ٣١ أكتوبر ١٩٥٦.

بريطانيـا وفرنسـا بتوجيـه إنـذار إلـى مصـر وإسرائيل(١٣٤) .

وعلـى نحـو عاجـل بعـث لستر بيرسون – وزير الخارجية الكندية– إلى نورمان روبرتسون فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م يطلب منه أن يوضح للندن "أن موقفها من هذه المسألة –يبدو– مثيرًا للدهشة نظرًا لإدانة إسرائيل من قبل مندوب المملكة المتحدة في مجلس الأمن خلال الأسبوع السابق، فيما يتعلق باعتداءات الحدود"، وأنه من المؤكد – في رأى الحكومة الكندية– أن هذا العدوان تم التخطيط له من قبل تل أبيب، وأن الإنذار الأنجلو فرنسي، في شروطه يبدو موجه للمقاومة المصرية ضد العدوان الإسرائيلي، كما أنه يجعل تل أبيب تحتل مساحة كبيرة من الأراضي المصرية، هذه الخطوة الحاسمة تم التخطيط لها من قبل لندن دون التشاور مع أي من أقرب حلفائها، ليس فقط الولايات المتحدة ولكن كندا أيضًا، مما يجعل التعاون معها أمرًا في غاية الصعوبة(١٣٥).

وعلى نحو عاجل بعث أنتوني إيدن –فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م– ببرقية سرية وشخصية إلى سانت لوران –رئيس الوزراء الكندي– جاء فيها "أن الشرق الأوسط ظل هدئًا لفترة طويلة، ولكنه الآن يغلي...، وقد حذرنا إسرائيل من خلال القنوات الدبلوماسية من مغبة مهاجمة الأردن...، وأكدنا أننا لا نعد أنفسنا ملزمين بالدفاع عن مصر، حيث أكد ناصر رفضه للإعلان الثلاثي...، وأكدنا أيضًا أنه لا يمكن السماح للحرب بين إسرائيل ومصر إغلاق قناة السويس، ... وأن أحدث المعلومات المتوفرة تتهم مصر بالعدوان، وأن إسرائيل تقوم بهجوم مضاد، ... ولما كان من الضروري التحرك على وجه السرعة، اقتراحنا نحن وفرنسا إرسال إنذار لإسرائيل ومصر نطالب فيه بوقف الأعمال العدائية فورًا، وانسحاب القوات بعيدًا عن ضفتي القناة، وفي حال رفض أي جانب الإنذار نحتفظ بالحق في اتخاذ الأعمال العسكرية التي قد تكون ضرورية لإجبار الجاني على الانصياع...، ونحن نعلم بأن أوتاوا يمكنها تفهم الموقف، ونأمل كثيرًا فى دعمها لموقفنا"(١٣٦).

(134) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of The United Nations Emergency Force, DEA / 50134-40, Secretary of State for External Affairs, To Ambassador in United States, Telegram G-1418, Secret, Most Immediate, Ottawa, October 30th, 1956, p. 107 .

(135) Ibid, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram M-1311, Secret. Most Immediate, Ottawa, October 30th, 1956, p. 108.

(136) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion Of Egypt and Creation OF The United Nations Emergency Force, PCO/I-60-2(a), Prime Minister of United Kingdom to Prime Minister, Top Secret and Personal, London, October 30th 1956, p. 110.

وفى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م بعث رئيس الوزراء الكندي الرد على رسالة إيدن، جاء فيها "ان الإيحاء الأول –من الإنذار– يتضح منه نية حكومتكم لاتخاذ خطوات معينة خطيرة ضد مصر، وهذا ما يتضح من بياناتكم في مجلس العموم، وبدون مزيد من المعلومات، تختلف عن تلك التي لدينا، لا يمكن أن نقتنع بأن اختراق القوات الإسرائيلية لحدود مصر له ما يبرره؛ أو أن دفاع مصر عن نفسها يستلزم صدور قرار انجلو فرنسي بنشر القوات في منطقة القناة...، وعلى ذلك، فقد قمنا بتعليق جميع شحنات الأسلحة إلى إسرائيل، وسوف نعمل على تشكيل مسارنا بما يتفق مع ما نعده التزامًا بموجب عضوية وميثاق الأمم المتحدة، نحن لسنا بغافلين –بطبيعة الحال– في قراراتنا تلك بالعلاقة الخاصة جدا والصداقة الوثيقة التي تربطنا بالمملكة المتحدة، كما أننا لا ننسى الأهمية الحيوية لقناة السويس في الحياة الاقتصادية لبريطانيا العظمى..."[١٣٧]، وعلى ذلك فقد رفضت أوتاوا كل المبررات التى ساقها إيدن في رسالته الخاصة إلى سانت لوران، كما أكد خطر ذلك على التحالف الغربي.

عقب الهجوم الإسرائيلي على مصر ثارت ثائرة الحكومة الأمريكية وأسرعت بدعوة مجلس الأمن للتحرك لإيقاف إطلاق النار استنادًا على التصريح الثلاثي؛ إلا إنه قبل أن يتحرك مجلس الأمن بلغه الإنذارين اللذان وجهتهما الحكومتان الفرنسية والبريطانية إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م، وعندما رفضت مصر الإنذار سرعان ما بدأت القوات الأنجلو–فرنسية في قصف المدن المصرية في اليوم التالي مباشرة، فتقدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو فيه إلى إيقاف القتال وانسحاب القوات الإسرائيلية؛ إلا إن بريطانيا وفرنسا استخدمتا حق الفيتو مما حال دون صدور القرار، ونظرا لخطورة الموقف أحالت الولايات المتحدة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار مشروع "التحالف من أجل السلام"[١٣٨].

وضعت حرب السويس كندا في موقف حرج جدًا فقد برز إلى الوجود خلاف واضح بين سياستي الحليفتين المقربتين لها –المملكة المتحدة والولايات المتحدة–، وقد وضع ذلك الموقف أوتاوا أمام مهمة التوفيق بين مصالح هاتين الدولتين[١٣٩]، وفى ذلك التوقيت وصلت برقية من روبرتسون تقترح إمكانية عمل كندي بناء لرأب الصدع بين واشنطن ولندن؛ حيث أكد له إيفون

(137) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East And The Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion Of Egypt And Creation Of The United Nations Emergency Force, PCO/1-60-2(a), Prime Minister to Prime Minister of United Kingdom, Top Secret And Personal, Ottawa, October 31st, 1956, p. 113.

(138) F. O. 371/118902, JE 1094/12, 1 St November, 1956.

(١٣٩) طارق يوسف إسماعيل: كندا بين العرب وإسرائيل، شئون فلسطينية، عدد ٣٤ ، فلسطين، ١٩٧٤، ص ٩٠

كيركباتريك Ivone Kirkpatrick نائب وزير الخارجية البريطاني –فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م – بأن حكومته ستكون سعيدة إذا ما وافقت الأمم المتحدة على تولي مهمة الحفاظ على السلام فى المنطقة.

وقد توافق ذلك المقترح مع تفكير بيرسون الذى كان يخطط لاقتراح إنشاء قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وهذا التأكيد من جانب لندن بقبول هذا الأمر دفع بيرسون إلى السعي جدياً فى هذا العمل؛ لقد كانت مهمته حساسة وصعبة: فقد كان عليه أن يطالب بتدخل الأمم المتحدة في السويس، وفي الوقت نفسه يضمن عدم صدور قرار قد يدين بريطانيا وفرنسا بوصفهما معتدين[١٤٠]؛ وقد لخص بيرسون رأيه قائلا: "ليس في نيتي ولو للحظة واحدة أن انتقد نوايا حكومتي فرنسا وبريطانيا... ربما يظهر لي بأن طريقة تدخلهما غير صائبة، إلا إنني لا انتقد أغراضهما". وهنا لعب وزير الخارجية الكندي بيرسون حينئذ دورًا فعالًا في إيجاد حل يحمى صديقتيه ويعيد الوفاق إلى حلفائه ويحقق له شخصيًا سمعة عالمية تنتهى بمنحه جائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٧م[١٤١].

وهكذا كان الحل الذى أنهى عملية الاحتلال الثلاثي باقتراح من قبل لستر بيرسون؛ وفى الثاني من نوفمبر ١٩٥٦م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بوقف إطلاق النار وإلزام القوات المعتدية بالانسحاب، وعند ذلك ظهرت مشكلة كيفية إعادة الأراضي التي احتلتها القوات المعتدية لمصر، وحتى لا تقع مصادمات أثناء عملية الانسحاب اقترح لستر بيرسون فكرة إنشاء شرطة دولية للفصل بين القوات المتحاربة أطلق عليها اسم قوات الطوارئ، وفى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ قدم همرشولد مشروعًا لقرار بإنشاء قوة بوليسية دولية، خاصة بمنطقة الشرق الأوسط ترابط فى المنطقة الممتدة من قناة السويس وحتي الحدود المصرية الإسرائيلية، كما اقترح همرشولد تعيين الجنرال الكندي بيرنز[١٤٢] E.L.M. Burns –كبير

(140) D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency Force, L.B.P./Vol. 39, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1501, Top Secret and Personal, Most Immediate, London, November 1st, 1956, p. 118.

(١٤١) طارق يوسف إسماعيل: المرجع السابق، ص ٩٠

(١٤٢) في إطار اهتمام الحكومة الكندية بمنطقة الشرق الأوسط فقد تعاونت مع هيئة رقابة الهدنة في فلسطين منذ الأول من نوفمبر ١٩٥٣م حيث قامت بتوفير عدد من المراقبين للمنظمة في يونيو ١٩٥٤م، وتولى الجنرال بيرنز منصب رئيس أركان حرب المنظمة، منذ أغسطس ١٩٥٤م.

D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and The Suez Crisis, Part 1, Middle East, DEA/12076-40, Memorandum from Deputy Under-Secretary of State for External Affairs to Acting Secretary of State for External Affairs, Secret, Ottawa, May 2nd, 1956, Request For Five Additional Canadian Military Observers

مراقبي لجنة الهدنة- كرئيس لقوات الطوارئ المزمع إنشاؤها، وعندما طرح مشروع قرار إنشاء القوة الدولية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦م تم إقراره بأغلبية ٥٧ صوتًا وامتناع ١٩ عن التصويت بينهما مصر وإسرائيل(١٤٣).

وقد شكك البعض فى أهداف لستر بيرسون من تدخل كندا فى أزمة السويس، وإنها ترجع إلى نزعته الصهيونية، وأنه سخر الأمم المتحدة لتحقيق أطماع إسرائيل وإيجاد توافق بين الدول الغربية الكبري، وأن سانت لوران استطاع كبح جماح عاطفة بيرسون تجاه إسرائيل(١٤٤). غير أن الوثائق الكندية تثبت غير ذلك؛ فرغم أنها تثبت محاولته إنقاذ ماء وجه الدول الغربية، إلا أنها أيضا تنفي سيطرة الصهيونية عليه؛ فعندما نشطت السفارة الإسرائيلية داخل المجتمع الكندي مع بداية عام ١٩٥٥م، طلب بيرسون -وزير الخارجية الكندي- من هولمز J.W. Holmes - وكيل الخارجية الكندية- لقاء احد رجال السفارة المصرية، ليطلب منه الرد على ذلك النشاط بنشاط عربي مماثل، حتى لا يدع العربي انحياز "أوتاوا" إلى جانب تل أبيب(١٤٥)، كما أن بيرسون عندما التقى بجمال عبد الناصر في العاشر من نوفمبر ١٩٥٥م في القاهرة، وصفه بأنه "شخصية جذابة ومثيرة للإعجاب، تعطى انطباعًا بالصدق والقوة، دون أي أثر للغطرسة أو الإعجاب بالذات؛ كما أنه جندي وطني صادق ومخلص جدًا، ويعمل من أجل تحقيق التطور الاجتماعي والتنمية الاقتصادية"، كما رفض بيرسون التحليلات الأمريكية والبريطانية التي تفترض سقوط ناصر بسهولة في براثن الشيوعية؛ وبدلاً من ذلك، رأى فيه شخصية قوية تمثل القومية العربية النامية، التى يجب التعامل معها بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة الاستعمارية القديمة(١٤٦).

وفى نهاية الدراسة يمكن تحديد العوامل والمحددات التى صاغت موقف الإدارة الكندية في التعامل مع **أزمة تأميم قناة السويس:-**

١- العلاقة الخاصة التى ربطت بين أوتاوا ولندن -والتى أكدتها المراسلات الرسمية بين الحكومتين الكندية والبريطانية- لعبت دورًا

With The United Nations Truce Supervision Organization In Palestine, p. 5.

(143) The Year Book of the United Nation 1956, p. 29.

(١٤٤) طارق يوسف إسماعيل: المرجع السابق، ص ٩٠

(145)D.C.E.R.: Vol. 22, Chapter I, The Middle East and the Suez Crisis, Part 1, Middle East, DEA/50134-40, Memorandum from Assistant Under-Secretary of State for External Affairs to Acting Under-Secretary of State for External Affairs, Confidential, Ottawa, May 15th, 1956, Interview With Ambassador of Egypt, p. 7.

(146) Ibid, Vol. 21, Chapter VI, Middle East, Part 3, Egypt, Section B, Visit of Secretary of State for External Affairs to Cairo, November 10-12, 1955, DEA/50134-40, Memorandum of conversation with Prime Minister of Egypt, Secret, Cairo, November 11th,1955 Conversation With Colonel Gamal Abdel Nasser, Prime Minister of Egypt, Cairo, November 10, 1955, p.568., 1236-38.

مهمًا فى تعامل الحكومة الكندية مع الأزمة؛ حيث حرصت خلال مراحل الأزمة على ألا يصدر قرار من الأمم المتحدة يدين لندن حتى لو استخدمت الأخيرة القوة لإجبار مصر على الانصياع لرأيها .

٢- العلاقة الخاصة التى ربطت بين أوتاوا وواشنطن، والمشاورة والرأي الأمريكي المقدم في الحالات التى ترتبط بالأمن العالمي، وبخاصة المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط .

٣- رغبة أوتاوا فى المحافظة على وحدة منظمة دول الكومنولث، حيث كانت عضوية كندا في تلك الرابطة الدولية بمثابة القوة الموازية للقوة القارية القوية التي تمارسها عليها الولايات المتحدة.

٤- العلاقات الخاصة التى ربطت بين أوتاوا وتل أبيب وضغط الجماعات الصهيونية داخل المجتمع الكندي؛ بالإضافة إلى نشاط السفارة الإسرائيلية داخل كندا فى المقابل ضعف التمثيل الدبلوماسي المصري هناك.

٥-محاولات "أوتاوا" انتهاج سياسة جديدة خارج سيطرة المملكة المتحدة، وهو ما اتضح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهور الولايات المتحدة قطبًا وحيدًا يسيطر على السياسة الغربية.

٦-محاولة أوتاوا المحافظة على وحدة التحالف الغربية المتمثل فى قوة حلف شمال الأطلنطي. حيث لعبت كندا دورًا مهمًا فى إعادة بناء وحدة التحالف الغربي، وذلك بترميم التصدع الذي حدث فى العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من انجلترا وفرنسا نتيجة أزمة السويس.

٧-تقديم الحكومة الكندية لدور الأمم المتحدة ودورها العالمي فى حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية، وتقدير أوتاوا للقانون الدولي .

الخاتمة

- كان القرار المصري الخاص بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦يوليو ١٩٥٦م بمثابة صدمة أفقدت الغرب توازنه؛ بسبب أهمية القناة له عامة ولبريطانيا بخاصة، كما كان للقرار أثار بعيدة المدى على دول منظمة الكومنولث، ومنها كندا التى رغم عدم استخدامها -بصورة كبيرة- للقناة فى تجارتها؛ إلا إنها كانت جزءًا لا يتجزأ من تلك المنظمة.

- أن أخبار تأميم الحكومة المصرية لقناة السويس وصلت إلى أوتاوا فى ليلة ٢٦ يوليو ١٩٥٦م، أثناء زيارة مينزيس -رئيس الوزراء الأسترالي- لأوتاوا، وقد تمت مناقشة قضية القناة بين الجانبين الاسترالي والكندي، وتأثيرها على وحدة الدول الغربية وكذا دول الكومنولث؛ وتم الاتفاق على استطلاع رأى واشنطن من قبل مينزيس خلال زيارته لها، على أن يستمر التشاور بين البلدين حول الأزمة، ورغم ذلك فقد أكد البيان الرسمي حول الزيارة على أن المباحثات لم تتطرق إلى الوضع في الشرق الأوسط .

- عقب تأميم "عبد الناصر" لشركة قناة السويس تحركت "لندن" بسرعة على محاور عديدة لمواجهة الموقف كان منها: محاولة بناء جبهة غربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا؛ والسعى للحصول على دعم دول الكومنولث ومنها كندا؛ وفى هذا الإطار تعددت زيارات السير "أرشيبالد" إلى وزير الخارجية الكندية، وبعث إيدن برسالة سرية يطلب فيها دعم موقف لندن، وتجميد أموال شركة قناة السويس، وفى ٣٠ يوليو ١٩٥٦م صدر الرد الرسمي الكندي بأن أوتاوا تشترك مع إيدن في قلقِه البالغ حيال هذا العمل، وفي حين أن المسألة ليست ذات أهمية مباشرة لكندا، ورغم ذلك تدين "أوتاوا" أي عمل يؤثر على كفاءة أو حرية عبور القناة، بينما رفضت "أوتاوا" رسميًا مصادرة أو فرض الرقابة على أموال شركة قناة السويس أو الأرصدة المصرية ، غير أنها ألمحت إلى بنوكها بعدم مشروعية التأميم من وجهت نظر الدول الأخرى محل النزاع مع الحكومة المصرية، وعليها أن تتعامل وفقًا لمقتضيات الأمور وما تراه الإدارة البنكية .
- رغم عدم اشتراك "أوتاوا" في مؤتمر لندن؛ فقد حرصت الولايات المتحدة وبريطانيا على إعلان دعمها للخطة التي تمت الموافقة عليها من قبل دول الثمانية عشر، فأعلنت الحكومة الكندية أنها تدعمها أساسً مرضي لحل عاجل للمشكلة.
- أظهرت الدراسة ضعف الدبلوماسية المصرية وغيبها عن المشهد فى" أوتاوا" وأن السفير المصري "الحسيني الخطيب" لم يشرح للإدارة والشعب الكندي أبعاد تأميم قناة السويس، وأنه لم يتصل بالخارجية الكندية إلا فى ١٥ أغسطس ١٩٥٦م عقب التصريحات المستفزة لوزير الخارجية الكندي، وأن هذا التحرك كان رد الفعل الوحيد– وهو ما تسجله وثائق الخارجية المصرية أيضًا – الذي صدر عن السفارة المصرية في أوتاوا، حيث التقى الخطيب مع" ماك اينز" الذى أكد أن "كندا" لم تعترض على مشروعية التأميم، ولكنها ترى أنه يخل بضمانات المرور عبر القناة.
- كان الانطباع الذي خرجت به الإدارة الكندية أن الحكومة البريطانية تفتقد للمهارة والمرونة السياسية في إدارتها للمشاكل الدولية؛ بل في مجمل سياستها الخارجية، وأن هذا ينطبق في تعاملها مع مسألة تأميم شركة قناة السويس، ولذلك لم تنساق "أوتاوا" وراء السياسة البريطانية؛ بل تريثت في خطواتها وتصريحاتها، وظلت تترقب الموقف، وفى الوقت نفسه وضعت نصب عينيها حماية التحالف الغربي، واستشارة واشنطن، والتأكيد على تدخل الأمم المتحدة في الأزمة وحلها من خلال وسائل وأدوات المنظمة الدولية.
- رأت كندا في جمعية المنتفعين مشروعًا مريب – فدائمًا ما تصفه الوثائق الكندية باقتراح "دالاس المريب" لا يمكن تطبيقه دون وجود شكل من أشكال التعاون المصري، وأنه لا

يمكن وضعها موضع التنفيذ دون حدوث نوع من أنواع الصدام، كما أنه من الطبيعي أن ترفضه مصر بخاصة مع طريقة إعلان "إيدن" المستفزة عنها فى البرلمان البريطاني، وأكدت أنه من الأفضل عرض الأمر على مجلس الأمن.

- كانت "كندا" على علم بالمحادثاتِ "الأنجلو هندية" حيث أطلع "كريشنا مينون" وزير خارجية الهندى "نورمان روبرتسون"- المفوض السامي الكندي في لندن- فى٢٧ سبتمبر ١٩٥٦م على محادثاته السرية مع" إيدن ولويد" بشأن أزمة السويس، غير أن الدراسة أثبتت أن تلك المحادثات كانت مناورة من جانب لندن، خدعت بها نيودلهي وأوتاوا في الوقت الذي كانت تعد للعدوان الثلاثي مع فرنسا وإسرائيل.
- رفضت أوتاوا كل المبررات التى ساقتها الإدارة البريطانية لتبرير الإنذار الأنجلو فرنسي، حيث أكدت أن الإيحاء الأول –من الإنذار- يتضح منه نية حكومة لندن لاتخاذ خطوات خطيرة ضد مصر، وأن المعلومات تؤكد عدوان القوات الإسرائيلية على الحدود المصرية؛ وعلى ذلك فقد رفضت أوتاوا العدوان الثلاثي، ورأت فيه مثل – الولايات المتحدة – حجرة عثرة أصابت التحالف الغربي.
- أثبتت الدراسة أن العدوان الثلاثي غيَر- بشكل أساسي- من طبيعة أزمة تأميم قناة السويس لدى الحكومة الكندية؛ فبغض النظرعن خطر انتشار الحرب في الشرق الأوسط، كانت هناك جوانب أخرى أثارت قلق أوتاوا فقد أضر ذلك القرار بثلاث منظمات تمثل مصالح كندا الأساسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. أولًا: أن قرار العدوان اتخذ بينما كان مجلس الأمن ما زال ينظر في الأزمة مما يشكل تحديًا مباشرًا لسلطة منظمة الأمم المتحدة؛ التى تمثل مجالاً حيويًا ومهمًا للدبلوماسية الكندية. ثانيًا: أن التدخل "الأنجلو فرنسي" من شأنه تنفير الهند مما يهدد بانقسام منظمة الكومنولث. ثالثًا: أن "أوتاوا" كانت تخشى من تأثير العدوان على العلاقات الأمريكية البريطانية؛ فالخلاف بين حلفاء "كندا" المقربين من شأنه إضعاف حلف شمال الأطلنطي، مما يهدد الأمن القومي الكندي.
- عقب العدوان الثلاثي حولت الولايات المتحدة قضية تأميم قناة السويس من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى أصدرت فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦م قرارًا بوقف إطلاق النار وإلزام القوات المعتدية بالانسحاب، وعند ذلك ظهرت مشكلة كيفية إعادة الأراضي التي احتلتها القوات المعتدية لمصر، وخوفًا من حدوث مصادمات أثناء عملية الانسحاب قد تؤدي إلى اشتعال الموقف من جديد أو على الأقل إطالة أمد عملية الانسحاب، لذلك اقترح لستر بيرسون فكرة إنشاء شرطة دولية؛ للفصل بين القوات المتحاربة أطلق عليها اسم(قوات الطوارئ) وتم

تعيين الجنرال الكندي "بيرنز" –كبير مراقبي لجنة الهدنة– رئيسًا لقوات الطوارئ.

المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة

١– الوثائق العربية غير المنشورة:

– وثائق وزارة الخارجية المصرية الأرشيف السري الجديد

– محفظة رقم ٨ ، ملف ٧/٤/١ حـ٢.

– محفظة ٤٤٥ ملف ٨٨/١٢٢/١٠٢.

– محفظة ١١٥٧، ملف ١/٧/٢٢٧.

– محفظة رقم ١٢٢٦، ملف ٧/٤/١ حـ٢.

٢– الوثائق البريطانية غير المنشورة :

1- F. O. 371/118902, JE 1094/12, 1 St November, 1956.

2- F.O. 407/ 235, No 30, (5), Record of a Conversation between the Secretary of State and the Indian High Commissioner at No. 1 Carlton Gardens, Secret Tel, No. 133, August 6, 1956.

3- F.O. 407/ 235, No 30, Tel. No. 378, From Foreign Office, First Suez Canal Conference Held In London to Addis Ababa and certain other posts, August (15-24), 1956.

4- PRO, Dominions Office (DO) 35/6314, Sir Archibald Nye to Sir Gilbert Laithwaite, Permanent Under-Secretary of State for Commonwealth Relations, 1 August 1956.

5- PRO, PREM 11/1094, Record of a Conversation between the Secretary of State for Commonwealth Relations and the Canadian High Commissioner, 15 August 1956

ثانيًا: الوثائق الأجنبية المنشورة

1- Documents on Canadian External Relations (D.C.E.R.)
Vol. 19
Vol. 21,
Vol. 22,

2- - Canadian Parliamentary:

- Canadian Parliamentary: House of Commons, 22nd Parliament, 3rd Session, August 6, 1956.

- Canadian Parliamentary: House of Commons, 22nd Parliament, 3rd Session, July 28, 1956.

3- - Foreign Relation of United states

4- (1955- 1957) Vol. XVI

ثالثاً: مراجع باللغة العربية

١– احمد عبد الرحيم مصطفي: الولايات المتحدة والمشرق العربي، عدد ٤، عالم المعرفة، الكويت، ابريل ١٩٧٨.

٢– إسماعيل صبري مقلد: الصراع الأمريكي السوفيتي، ذات السلاسل، ١٩٨٦، الكويت.

٣– انتوني إيدن: مذكرات انتوني إيدن، جـ٢، ترجمة خيرى حماد ، دارمكتبة الحياة ، بيروت، ١٩٦٠

٤– جورج حليم كيرلس: قناة السويس والقنوات البحرية العالمية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٠.

٥– ديفيد دابليوليش: الشرق الأوسط والولايات المتحدة، ترجمة احمد محمود، المشروع

القـومي للترجمـة، عـدد ٨٠٨، القـاهرة، ٢٠٠٥م.

٦- صـلاح بسـيوني: مصـر وأزمـة السـويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨.

٧- عبـد العظـيم رمضـان: الحقيقـة التاريخيـة حول قرار تأميم شركة قناة السويس، تاريخ المصـريين، عـدد ١٨٠، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، .

٨- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، جـ ١، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشـر، بيروت، ١٩٨٥.

٩- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، جـ ٦، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشـر، بيروت، د. ت،.

١٠- كريم محمد خورشيد: الدكتور محمود فوزى فارس الدبلوماسية المصرية، سلسلة مصر النهضـة، عـدد ١١١، دار الكتـب والوثـائق القوميـة، مركـز تـاريخ مصـر المعاصـر، القاهرة ، ٢٠١٨.